الفصل الأول

المقدمة

مقدمة:

لقد أصبح التمويل الأصغر من أهم وأقوى الآليات لمكافحة الفقر في مختلف بلدان العامل وبرز دوره كوسيلة ومنهج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولمساعدة محدودي الدخل في العالم. ومن هذا المنطلق خاضت معظم الدول تجربة التمويل الأصغر حديثاً كمبادرة لمعالجة الفقر بتمليك وسائل الإنتاج وغيرها من الأدوات التي تعين الأسر علي بناء رأسمال يساهم في معالجة الفقر، فالنهضة في أوربا وخصوصاً في بلدان مثل إيطاليا قامت بتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة وشهد عدد من التجارب الناجحة في آسيا ارتكزت علي الصناعات الصغيرة والأخذ بيد المنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة كما في الهند وماليزيا. وقد بدأ الاهتمام العالمي في أواخر القرن الماضي في التنامي بإدماج الفقراء في النظام العالمي الرسمي وجعل من التمويل الأصغر وسيلة من وسائل الحد من الفقر واستخدامه في دعم المشاريع الصغيرة وكانت أساساً لنهضتها في تسعينات القرن الماضي وأخيراً تتوج التمويل الأصغر بأن نال أحد ناشطيه وهو البروفيسور/ محمد يونس جائزة نوبل للسلام لإسهاماته ومبادرته في تنمية التمويل الأصغر ببنغلاديش.

أما في السودان فقد بدأ الاهتمام المتصاعد في تفعيل الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر كأداة ناجحة في التخفيف من حدة الفقر الذي تعاني منه قاعدة عريضة من السكان وانعكس ذلك في إنشاء العديد من المؤسسات والوحدات والصناديق التي تيسر مصاعب الحصول علي التمويل الأصغر، شهد عقد التسعينات من القرن العشرين ميلاد صناعة التمويل الأصغر لدى عدداً من المصارف السودانية (المؤسسة، بنك الادخار للتنمية الاجتماعية، مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعي، بنك أم درمان الوطني)، وظهرت الحاجة الماسة لإدماج التمويل الأصغر في السياسات التمويلية الرسمية تمشياً مع سياسات بنك السودان المركزي إذ أن التمويل الأصغر يمثل أحد الأدوات الفاعلة في جهود حماية الفقر،

إضافة إلى قناعة البنك المركزي بربحية التمويل الأصغر وإمكانية حث البنوك التجارية للاهتمام به.

سعت المؤسة ومنذ إنشائها لتمويل صغار المزارعين والمنتجين ويتسق ذلك مع ما جاء بالفقرة (4) من قانون المؤسسة لسنة 1957م والتي تهدف لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لصغار المزارعين النهوض بالزراعة والصناعات المتعلقة بها. بدأ المؤسسة تمويل هذه القطاعات منذ العام 1978م بالتعاون مع الصناديق الدولية وله تجارب عديدة. وقد أنشأ المؤسسة قطاع مستقل لتنمية المرأة الريفي3ة والأسر المنتجة في نوفمبر 1992م لتحقيق التوسع المنشود لتمويل هذه الشريحة وخاصة وأن المؤسسة قد انتشر بفروعه الزراعية والمصرفية بكل ولايات السودان، وقد ظل هذا القطاع منذ ذلك الوقت وحتى عام 2005م (حيث أصبحت إدارة المرأة الريفية جزء من قطاع التمويل الأصغر) يؤدي دور ريادي وحيوي في تحقيق أهداف وخطط الدولة في مجال النهضة الزراعية وذلك من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة لضمان المشاركة الفاعلة لتلك الشرائح في الاعتماد علي الذات وتأمين الغذ5اء للأسر وإدماجها في حركة الاقتصاد مما أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

رغم أن التمويل الأصغر ليس جديداً في السودان إذ انه تم إنشاء بنوك تخصصية في دعم القطاعات الإنتاجية منذ منتصف القرن الماضي حيث برز دور المؤسسة كأحد الرواد في تقديم القروض الصغيرة وتلاه عدد من المصارف التي قامت لأغراض مختلفة إلا أن النظام المصرفي في السودان لم يستطع تقديم أكثر من 1:3% من مجمل محافظها لتمويلية طوال هذه السنوات لقطاع التمويل الأصغر وذلك على الرغم من أن سياسات البنك المركزي قد سبقت أن قامت بتوجيه المصارف بتخصيص 12% من سقوفها الائتمانية للتمويل الأصغر.

وجد قطاع التمويل الأصغر اهتماماً بالغاً في عقد التسعينات كأحد المحاور في السياسات التمويلية الصادرة من البنك المركزي وذلك عن طريق تخصيص نسب محددة من السقوفات التمويلية للقطاعات الصغيرة ، ففي السياسة التمويلية للعام

1999م خصصت نسبة التمويل للقطاعات ذات الأولوية إلى 95% منها ما لا يقل عن 5% للأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والتجارة البسيطة والأسر المنتجة في السياسة التمويلية للعام 2000م، علاوة علي ذلك منحت نسبة 5% من إجمالي التمويل للقطاعات ذات الأولية إلى الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين، وفي السياسة التمويلية لعام 2000 تمت زيادة النسبة إلى 7% وحددت السياسة التمويلية منذ العام 2001م وحتى العام 2005م بأن يقوم كل بنك تسخير مالاً يقل عن 10% من جملة التمويل للنشاطات الاجتماعية (الأسر المنتجة، صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين) ويمكن ان تصل مدة التمويل إلى سنتين كحد أقصى أما في العام 2008م فقد تم تخصيص نسبة 12% من محفظة التمويل لقطاع التمويل الأصغر كحد أدنى.

يشكل التمويل الأصغر تحدي كبير أمام المؤسسات المالية والمصرفية والسلطات النقدية على حد سواء، إن كان ذلك من ناحية توفير التمويل اللازم لتحقيق دورها في محاربة الفقر ومن جانب الاهتمام بتحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية فيما يتصل بإسناد مهمة تمويل القطاعات الصغيرة للمصارف التجارية والمتخصصة منها ممثلة في (المؤسسة السوداني)، لذلك نجد أن المصارف التجارية وفي
إطار تحقيقها لأهدافها تهتم بجانب الربحية، وبما أن قطاعات التمويل الأصغر دائماً ما تكون محاطة بمخاطر خاصة بالتمويل الممنوح ورغم الاهتمام المتعاظم بدور التمويل الأصغر علي الصعيد العالمي والإقليمي إلا أن هنالك بعض المشاكل التي يعاني منها هذا النشاط علي المستوى المحلي.

لذلك تركز الدراسة على مدى التزام المصارف والمؤسسات المالية (ممثلة فيي المؤسسة السوداني) بتخصيص هذا السقف من إجمالي التمويل للقطاعات الصغيرة خاصة وأن المصارف والمؤسسات المالية لم تضع في اعتبارها الشرائح الضعيفة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى دراسة وتقويم دور المؤسسة السوداني في مجال التمويل الأصغر. أما الأهداف المحددة للدراسة فتتمثل ما يلي:

1. دراسة أدبيات التمويل الأصغر مكونات قطاع التمويل الأصغر، تحليل استعراضي للتجارب العالمية والإقليمية وواقع التجربة المحلية للتمويل الأصغر .

2. دراسة دور المؤسسة السوداني في مجال التمويل الأصغر، تقويم دور المؤسسة السوداني في مجال التمويل الأصغر في محليتين الخرطوم وبحري خلال الفترة 2000 – 2008م.

3. تعريف القائمين علي أمر البنك المركزي بالجهود التي تقوم بها المصارف السودانية في تقديم التمويل الأصغر العقبات التي تواجهها.

فرضيات الدراسة:

1. هل التمويل الأصغر الذي يقدمه المؤسسة السوداني له أثر ايجابي على المستهدفين وهل المشروعات الممولة مستمرة أم فشلت

2. هنالك عدم وعي من قبل المستهدفين بسياسات وبرامج التمويل الأصغر.

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم علي دراسة الحالة "تجربة المؤسسة السوداني في التمويل الأصغر" ونتحصل علي جمع المعلومات عن طريق المصادر الأولي باستخدام استبيان يوزع علي مجموعة من المستفيدين كعملاء للتمويل الأصغر بفرعين من فروع المؤسسة وبعض العاملين بدارة التمويل الأصغر بالمؤسسة، ونتبع التحليل الإحصائي المالي البسيط لتحليل جدال الاستبيان. أما المصادر الثانوية تحصل عليها من البحوث، الدراسات السابقة. السمنارات، أوراق العمل، الورش ، الانترنت والتقرير السنوي لبنك السودان المركزي وحدة التمويل.

تنظيم الدراسة:

تتكون الدراسة من ستة فصول، يشتمل الفصل الأول منها علي مقدمة، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، فرضيات الدراسة، منهجية الدراسة بالاضافة الى تعريف التمويل الأصغر، أهدافه ومكونات قطاعه وتعريف الأعمال الصغيرة وأهميتها. أما في الفصل الثاني تم استعراض التجارب العالمية والاقليمية في منح التمويل الأصغر، كما تناول الفصل الثالث تحليل تجربة التمويل الأصغر في السودان، أما الفصل الرابع تناول تجربة المؤسسة في منح التمويل الأصغر، أما الفصل الخامس يحتوي على عرض وتحليل نتائج الاستبيان والفصل السادس تناول الخلاصة والتوصيات.

تعريف التمويل الأصغر أهدافه ومكونات قطاعه:

يشمل هذا الجزء من الفصل تعريف التمويل الأصغر بأن تقديم خدمات مالية وغير مالية لذوي الدخول المحدودة خدمات التمويل القروض، خدمات المدخرات والودائع، التحويلات والتأمين الأصغر اضافة الى الخدمات غير المالية" وتعريف الأعمال الصغيرة وأهميتها ومكونات قطاع التمويل الأصغر.

تعريف التمويل الأصغر:

يعرف التمويل الأصغر بأنه تقديم خدمات مالية للفقراء الناشطين اقتصادياً والأشخاص ذوي الدخول المنخفضة ولا يشمل الخدمات الائتمانية فقط بل عدد من الخدمات الأخر كالادخار والتأمين والتدريب وبناء القدرات بالتالي فن المقصود به أنه مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية التي تشمل:

أولاً : خدمات التمويل والقروض المقدم لسد احتياجات الأسرة الفقيرة سوى كانت هذه الاحتياجات لبدء عمل أو مشروع جديد أو لتحسين العمل، وفي بعض الأحيان تحتاج هذه الأسرة لتسهيلات مالية وقروض للطوارئ والأغراض الاستهلاكية.

ثانياً : خدمات المدخرات والودائع برزت في السنوات الأخيرة لتأكد حاجة الفقراء إلى نوع من الادخار ففي المجتمعات التقليدية حيث يقوم أغلب المستهدفين من التمويل الأصغر بالادخار ولكن بطرق تقليدية على سبيل المثال الاستثمار في الحلي الذهبية وتربية الحيوان وتخزين المحاصيل ومواد البناء وغيرها مما يمكن بيعه مستقبلاً للحصول على أموال سائلة لمواجهة الاحتياجات المختلفة، كما يشمل الادخار أيضاً وسط الجيران والأقارب عبر نظام الأمانات والصناديق " الختة " والتي قد يتفاجأ المدخر بضياعها وعدم توفره عند المودع وقت الحوجة.

بالإضافة إلى فقدان المدخرات هنالك عيوب أخرى تتمثل في عدم القدرة على تجزئة الأصول الكبيرة مثل الحيوانات لسد احتياج أقل من المستحيل قطع جزء لسد الاحتياجات الطارئة. ولكن بنفس القدر تواجه مؤسسات التمويل الأصغر والمستفيدون تحديات تتمثل في إدارة السيولة النقدية بالمكان والزمان المناسبين لإيداع وسحب المدخرات وقت الحاجة مما يفقدها فاعليتها.[1]

[1] وحدة التمويل الاصغر، بنك السودان المركزي، ورقة التمويل الأصغر والبرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية، أغسطس ، 2008م.

ثالثاً : التحويلات التي برزت الحاجة إليها بشدة وخاصة في البلدان التي يحتاج فيها العمال المهاجرين في داخل أو خارج أوطانهم إلى إرسال التحويلات الضرورية إلى أسرهم كما تحتاج الأسر إلى تحويل مبالغ إلى أبنائهم لعدة مرات ومبالغ صغيرة والذين تواجههم قيود التعامل الرسمي مع البنوك التجارية ليجبروا علي التعامل مع القطاع التجاري والتقليدي والذي يعرض أموالهم الى الضياع ولكن تواجه مؤسسات التمويل الأصغر عقبات ارتبطت في الاونة الأخيرة بقوانين محاربة غسيل الأموال والارهاب.

رابعاً : التأمين الأصغر وهي خدمة هامة تقدم لذوي الدخول المنخفضة مقابل رسوم أو اشتراكات محددة.

خامساً : يحتاج الفقراء الى كثير من الخدمات غير المالية تتمثل في تقديم الاستشارات والتدريب وقيام برامج للرعاية مثل برامج الحاضنات وذلك يتطلب سبل أكثر ابتكاراً وأقل تكلفة.

وتعرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء "CGAP" التمويل الأصغر بأنه منشأة أو منظمة تقوم بتقديم خدمات التمويل الأصغر وقد يشمل ذلك لصغر منظمة غير ربحية والبنوك التجارية.

أما تعريف التمويل من وجهة النظر المصرفية فانه مبلغ معين من المال لفترة زمنية محددة لقاء فائدة متفق عليها لشخص قادر على استعمال هذه المبلغ بنجاح عمل يتخصص فيه، ومن ثم يقوم باعادة هذا المبلغ دفعة واحدة، أو على دفعات حسب الاتفاق خلال الفترة الزمنية المتفق عليها، ولما كان القرض، ومن تاريخ تقديم القرض وحتى استرداده مهدد بمخاطر عدم نجاح الممول في انتاج السلعة التي يريد إنتاجها، أو عدم القدرة على بيع المنتج، أو عدم تحصيل ثمن المنتج المبيع، لذا يحرص المقرضون علي حماية أنفسهم من هذه المخاطر من خلال ضمانات عينية يمكن استعمال حصيلة بيعها كمصدر ثان لتسديد قروضهم، اذا أخفق المصدر الأول المتمثل بنجاح الممول، ولما كان كثير من صغار المقترضين غير قادرين على توفير الضمانات المقبولة مصرفياً، تصبح إمكانية حصولهم على القروض ضعيفة، وهنا تبدأ مشكلة صغار المقترضين المتمثلة في عدم توافر تصبح إمكانية حصولهم

على القروض ضعيفة، وهنا تبدأ مشكلة صغار المقترضين المتمثلة في عدم توافر الضمانة، وبالتالي عدم كفاية القروض، ومن ثم عدم إمكانية إقامة المشروع الذي يتطلعون لإقامته، وهنا يبدأ أيضا دور الاقراض صغر الحجم ي التعامل مع مثل هذه الحالات، وايجاد حلول تناسب والوضع الذي يعيشه مثل هؤلاء المقترضين.[2]

وفي السودان تم الاتفاق على أن المقصود بالتمويل الاصغر هو تقديم القروض بحد أقصى 10.000 جنيه والخدمات المالية الأخرى للفقراء لاقامة مشروعات تمكنهم من تحقيق عائد لرفع مستوى معيشتهم بضمانات غير تقليدية[3]. كما عرفت وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي التمويل الأصغر والتمويل الأصغر. فالتمويل الأصغر هو تمويل يتجاوز الـ 10.000 جنيه ولا يتعدى مبلغ الـ 100 ألف جنيه للصيغ غير صيغة المشاركة و 150 ألف جنيه في حالة المشاركة ويمنح للمنشأة والأعمال الصغيرة على أن لا يتعدى حجم المعاملة بالمنشأة أو العمل الصغير الممول عن 20 عامل وأن لا يقل عن شخصين، أما التمويل الأصغر هو تمويل لا يتجاوز سقفه 10.000 جنيه ويمنح للفقراء الناشطين اقتصادياً والذين يصل دخلهم الشهري عن ضعف الحد الأدنى للأجور أو لهم أصول عاملة تقل عن 10.000 جنيه ولا يستفيدون من مصادر التمويل الرسمية " حدة التمويل الأصغر – بنك السودان".

الآن أصبح التمويل الأصغر من الموضوعات الهامة لدى الكثير من المنظمات السياسية والاجتماعية، لارتباطه بكل الاستراتيجيات التي تهدف إلى مكافحة الفقر، والتمويل الأصغر له عدة مسميات منها تمويل المهنيين، وتمويل الأسر وتمويل صغار المنتجين والتمويل متوسط الأجل وغيرها من المصطلحات، كما أن هنالك رؤى كثيرة تتبناها جهات عديدة كمصارف ومنظمات المجتمع المدني سواء كانت محلية أو أجنبية تشير إلى أن التمويل الأصغر القرض الصغير أو القرض التضامني أو رأس المال الصغير أو السلفيات فهي آليات معروف ومتداولة منذ القدم عند اغلب شعوب العالم بأسماء متعددة وأساليب مختلفة وفقاً للعادات والتقاليد

[2] موقع الاستاذ مفلح عقل، ورقة عمل مقدمة في جامعة ال البيت، دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة، الاردن في 1998/9/14م.

[3] محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، التعاونيات ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر، ورقة مقدمة لورشة عمل " حاضر ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر في السودان الواقع والتحديات" جامعة الجزيرة " 12-2009/7/13م، الحوار المتمدن، العدد 2710، 2009/7/17م.

والذين، أم بصفته الحالية فقد بدأ التمويل الأصغر منذ أكثر من ثلاثين عاماً عن طريق الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية في كثير من بلدان العالم.[4]

يعتبر التمويل الأصغر آلية لتقريب رأس المال للفئات الخارجة عن نطاق اهتمام الجهاز المصرفي من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد لآخر إلا أنه يهدف بصورة عامة إلى اندماج الاقتصادي وتمويل اقتناء معدات صغيرة ومدخلات للإنتاج وتمويل مستلزمات تحسين ظروف العيش.[5] ويتميز القرض الصغير بأنه قرض مرن وسريع ويسدد بدن ضمانات عينية، وهو كذلك يستجوب معرفة طالب القرض بصفة مباشرة وشخصية من قبل الجهة المسندة للقرض ليتم التأكد من جدية المنتفع وجدوى النشاط، ويمكن أن يمنح القرض بمبالغ متزايدة ومتتالية حسب درجة نجاح المشروع واحترام آجال استخلاص القرض، ومن هذا المنطلق تتصف أوجه نشاط التمويل الأصغر.

1. قروض صغيرة تكون غالباً لرأس المال العامل.
2. التقييم غير الرسمي لطالبي التمويل واستثماراتهم.
3. تكرار وزيادة حجم التمويل بناء علي القدرة الائتمانية والاسترداد واستنادها علي التزام المقترضين الأخلاقي أكثر من اعتمادها على الضمانات.
4. الأسلوب النمطي لمنح التمويل والرقابة وتوفير الخدمات.
5. إجراءات مبسطة لحب حصيلة القروض ومتابعة ميدانية مكثفة وخدمات ادخار.
6. تكرار عملية الإقراض ، وتزايد قيمتها مع نمو حجم عمل المقترض ونجاحه.

ولإلقاء الضوء على حجم أنشطة التمويل الأصغر، يمكن عرض نتائج بحث استقصائي قام به البنك الدولي في عام 1995م. أظهر ذلك البحث أن هنالك 1000 مؤسسة توفر خدمات التمويل الأصغر، يعمل كل منها 1000 عميل، وحتى سبتمبر 1995م، أصدرت هذه المؤسسات قروضاً بمبلغ 7 بليون دولار لأكثر من

[4] وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي ، التمويل الاصغر في السودان الاطار التنظيمي ورؤية لتوسيع نطاق النوعية في المناطق الريفية بطريقة مستدامة نوفمبر 2007م.

[5] البنك الدولي، أخبار واعلام ، التمويل الاصغر www.worldbank.org

13مليون عميلاً، أفراداً ومجموعات، إضافة لذلك قامت هذه المؤسسات بتعبئة أكثر من 19 مليون دولار كمدخرات في 45 حساب ادخار نشط.

1-2-2 أهداف التمويل الأصغر:

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول النامية أن الاقتراض صغير الحجم يمكن أن يكون أسلوباً فعالاً في توفير التمويل للاستثمارات صغير الحجم، وأن يكون وسيل ناجحة لتوليد وتوفير فرص التشغيل الذاتي لأفراد الأسر الفقيرة، ومساعدتها علي الخروج من حلقة الفقر على مرحلة الإنتاج والاعتماد على الذات، هنالك حاجة ماسة على خلق المزيد من فرص العمل، سواء من خلال الاستخدام الذاتي، او الاستخدام من قبل الآخرين، وهذه العملية ضرورية لمواجهة معدلات النمو السكاني المرتفعة التي يعيشها كثير من الدول النامية خاصة وأن جهات الاستخدام التقليدية في الحكومة والقطاع الخاص الصغير والكبيرة غير قادرين عل استيعاب جميع الداخلين الى سوق العمل، لذا فان إيجاد قنوات استخدام جديدة من خلال دم الأفراد القادرين الى إقامة مشاريع ذاتية تستطيع أن تستوعب بعض أفراد العائلة وآخرين غيرهم، مثل هذا الجهد يحتج الى مبادرة جريئة من المؤسسات المالية لتقديم تمويل من نوع خاص لتحقيق تلك الغاية، فهنالك جهد متواصل لنقل هذا الدور الى مؤسسات وساطة مالية متخصصة تعمل في ظروف اقتصادية مختلفة.

انطلقت فترة الإقراض صغير الحجم من مشكلات الفقر والبطالة من خلال تقديم قروض صغيرة الحجم للفئات المحدودة الدخل في المجتمع، وذلك لمساعدتها من أجل بدء عمل خاص بها يمكنها من المشاركة في النشاط الاقتصادي، وتحسين مستواها الحياتي، وبعاد شبح الفقر عنها، ل جانب تحقيق النمو الاقتصادي ضمن مناخ اقتصادي موات، ويهدف هذا النوع من الإقراض إلى نقل مشكلة الفقر من بعدها الإنساني والاجتماعي إلى بعدها الاقتصادي، لأن الفقر بالمنى الاقتصادي يعني عدم القدرة على الإنتاج لعدم توافر عناصره المالية أو المهنية أو الجسدية، وعندما عجزت المساعدات المقدمة للفقراء عن معالجة الفقر، اتجه التفكير العملي الى تمكين هؤلاء الفقراء من امتلاك أعمال صغيرة، والمباشرة في عمليات إنتاجية قد تدر عليهم في حالة نجاحهم دخولاً أعلى، وتسهم في تخفيف العبء على الدولة،

بينما تسهم فعلاً في التنمية الاقتصادية،[6] ومن الناحية التاريخية بدأت منهجية الإقراض الصغير بالتطور في مطلع الثمانينات من خلال مساهمة الجهات غير الحكومية في مكافحة الفقر والبطالة، وتشجيع أصحاب القدرات، والأفكار المتميزة عل بدء عمل خاص بهم، وقد انتشرت هذه الفكرة في العديد من دول العالم، وحققت نجاحاً لا بأس به في بعض الدول، أوضحت التجارب العالمي أن مبلغاً من المال يمكن أن يحدث تغييراً ملموساً في حياة الفقير. وقد أوضحت تجربة بعض الصناديق الاجتماعية، والمنظمات التطوعية في السودان كذلك أن التمويل الأصغر يمكن أن يستخدم كأداة فاعلة لتوفير الخدمات الأساسية التي يحتاج لها الفقير " خدمة المياه، الكهرباء، التأمين الصحي والتطعيم وغيرها". من التمويل الرسمي يناسب مساهمتها، ففي العالم اليوم تمثل النساء 70% من عدد الفقراء في العالم " 1.3 بليون" ، وبالرغم من أن النساء يؤدين دوراً كبيراً من العمل إلا أن نصيبهن من الموارد أقل بكثير من نصيب الرجال. وكلما كانت الأسرة المعيشية فقيرة زاد احتمال اعتمادها بشكل أساسي على الدخل الذي تحققه المرأة. منظمات الأعمال الصغيرة والبالغة الصغر من النساء معظمهن أرامل، أو ربات أسر أو فتيات، أو زوجات ليس لديهن أطفال، ولكن الأسر المعيشية تعمد على دخولهن كلياً أو جزئياً وقد اقتنعت مؤسسات التمويل الأصغر بان المرأة تمثل عميلاً يتقبل المخاطرة ويتحمس لفكرة الحصول علي قرض أو المساهمة في برامج الإدخار، أوضحت التجربة كذلك أن الدخل الذي تحققه المرأة له أثر إيجابي على رفاهية الأسرة، أكثر من الذي يحدثه دل الرجل الفقير، وذلك الأثر لا يقتصر على الأسرة فقط بل يتعداها إلى اقتصاد المجتمع ككل، إذ أن ما تصرفه المرأة عل الصحة، والتعليم لأفراد أسرتها يؤدي إل تحسي قاعدة الموارد البشرية، وبذلك تساهم في تحقيق الأهداف القومية للتنمية، تساهم الأعمال الصغير التي تديرها النساء أيضاً في تقوية الاقتصاد المحلي، من خلال نشاط المرأة في مجال تجارة التجزئة، وأنشطة التسويق ومشروعات المرأة التي توفر الخدمات للسوق المحلي، وتكل التي تعمل في مجال الصناعات التحويلية الصغيرة، تساهم في تعزيز الإنتاج المحلي وروابط الاسهلاك، أما الدخل الذي تحققه المرأة من هذه الأنشطة،

[6] المصدر السابق.

فيشكل أحياناً شبكة أمان اقتصادي لا تستطيع الدول الفقيرة تحقيقه، إنطلاقاً من هذه القناعات يعتبر عدد كبير من مؤسسات التمويل الأصغر أن النساء يشكلن السوق الرئيسي لعملهم.[7].

إن الهدف من التمويل الأصغر هو سد الفجوات الحرجة في أنظمة التمويل الرسمية، باسهدافه للاحتياجات الخاصة الفقراء، وإتاحة الفرص لهم، من خلال أدوات مالية تراعي مساواة النوع "Gender Equity " وتستجيب لاحتياجات الفئات الأكثر فقراً، لتمويل الأصغر يستهدف ولا يمكنه منفرداً معالجة كل الأبعاد المعقدة والمتراكمة للحرمان الذي يعاني منه الفقراء، والتي جعلهم محبوسين في مصيدة الفقر، مثل عدم إمكانية الحصول علي الخدمات والبنيات الأساسية، مهاراتهم المتدنية،، إنتاجيتهم المنخفضة، محدودية قدراتهم علي اختراق الأسواق موقفهم في مواجهة الأزمات... إلخ. لكنه يمثل فقط واحد من أدوات عدة، علي الرغم من ذلك وحينما يشكل التمويل الأصغر جزءاً من سياسة عريضة لمحاربة الفقر، فإن بإمكانه تحريك القدرات الكامنة لدى الفقراء، وتحقيق فوائد مستمرة ومتزايدة للشرائح الضعيفة في المجتمع المعني، التمويل الأصغر يمكن أن يكون أداة فاعلة لتحريك واستقطاب موارد المجتمع والدولة ومؤسسات التمويل الرسمية والموارد الأخرى لدى المنظمات التطوعية والوكالات الدولية وحتى موارد القطاع الخاص لمحاربة الفقر، في نفس الوقت ينبغى علي مؤسسات التمويل الأصغر العمل عل استرداد تكلفتها كاملاً زائداً أرباح العمليات التمويلية وهذا لضمان تحقيق الاستدامة، وتبعاً لذلك فإن التمويل الأصغر يكنون أكثر فعالية حينما يدخل ضمن إستراتيجية قومية متكاملة وشاملة ومتعددة القطاعات، تستهدف معالجة مشكلة الفقر، وانطلاقا من هذه المفاهيم يهدف التمويل الأصغر إلى الآتي:[8]

1. أن يصبح أداة فاعلة لمحاربة الفقر.
2. أن يساهم في خلق فرص عمل الفقراء.
3. يساعد على ادماج التمويل غير الرسمي في قطاع التمويل الرسمي.

[7] د. مصطفى أبو كساوي، وآخرون ، تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان، فبراير 2006م.
[8] المصدر السابق، تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان.

4. يحقق المساواة الانسانية فيما يتعلق بتمليك الموارد واتاحة فرص الحصول عليها كما يساعد في تمكين المرأة.
5. المساهمة في انسياب الموارد المكملة من القطاع غير الرسمي، والقطاع الرسمي، لمصلحة المجموعات الأكثر فقراً .
6. استرداد تكلفة وتحقيق ربح يساهم في استدامة مؤسساته.

1-2-3 تعريف الأعمال الصغيرة والأعمال بالغة الصغر وأهميتها:

المشاريع الصغيرة هي أهم داعم لاقتصاديات الدول، وتساهم إلى حد كبير في منع البطالة، من خلال توفير فرص العمل وتساهم في توفير الاحتياجات الاستهلاكية، والمستلزمات الوسيطة للمشاريع الصناعية والخدمية والزراعية، وكذلك تلعب دوراً حيوياً في توازن وتركيبة الاستثمارات وتوظينها، بالاضافة إلى أنها تساعد في نقل التقنية والمعرفة والخبرة إلى الشباب المواطنين، دون أن نغفل دورها في تحريك آلية الاقتصاد والمساهمة في رفع درجة تشغيل العديد من المرافق الحيوية، يختلف مفهوم المشاريع الصغيرة على المستوى العالمي ذلك حسب طبيعة كل دولة وخصائصها، وقد وضعت كل دولة معايير محددة بها لتحديد هذه المشاريع، وقد كان أهم هذه المعايير التي اتفقت علياه جميع الدول، العمال ورأس المال، ففي حين تصنف ماليزيا المشروع على أنه صغير إذا كان عدد العمال لا يتجاوز الثلاثين، وتذهب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا واليونان ونغافورة إلى رفع هذا العدد إلى 50 عاملاً، بينما يرتفع في اليابان إلى 300 ويصل إلى 500 في كل من فرنسا وألمانيا وأيرلندا والدنمارك. أما معيار رأس المال فتصنف الولايا المتحدة الأمريكية المشروع على أنه صغير إذا كان رأسماله أقل من مليون دولار، أما اليابان فيقل فيها المبلغ إلى 940 ألف دولا بينما تحدده سنغافورة بـ 280 ألف دولار، وتختلف بقية دول العالم مع هذه الأرقام، إلا أنها تبقى تحوم حولها، ففي الخليج العربي، صنفت " منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" المشاريع علي أنها صغيرة ، إذا كان لا يزيد عدد العمال فيها على 30 عاملاً، ويقل رأسمالها عن مليون دولار، ورغم هذه الاختلافات في التصنيف، إلا أن المتفق عليه بين جميع دول العالم، هو

أن المشاريع الصغيرة هي تلك التي يحتاج إلى رأس مال قليل مقارنة بالمشاريع الكبيرة.

تساهم المشروعات الصغيرة فقط بما يزيد علي 35% من إجمالي الناتج المحلي بالولايات المتحدة الأمريكية، بينما تساهم بما نسبته 52% من إجمالي الإنتاج الصناعي الياباني بأكثر من 46% من إجمالي صادرات الصين والدنمارك وسويسرا.[9]

التعريف بالمشروعات الصغيرة أو الأعمال التجارية الصغيرة والمستقلة تشكل المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد الوطني وتوفر أكثر من 50% من مجموع الاستخدم الخاص وأكثر من 40% من الناتج القومي الإجمالي للسلع والخدمات، ودرها في غاية الأهمية ومن المسلم به أن المشروعات الكبيرة لا تزدهر بدون المشروعات الصغيرة التي تزودها باحتياجاتها وتشتري منتجاتها، وللمشروعات الصغيرة سمات أهمها.[10]

1. اعتمادها على تقنيات بسيطة في الإنتاج مع الاعتماد على قوة العمل الإنساني مما يساعد على التغلب النسبي على مشكلة البطالة مع عدم الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة.
2. تعمل علي توسيع قاعدة الملكية.
3. وعاء لتعبئة المدخرات المحلية الصغيرة.
4. اعتمادها غالباً على مدخلات إنتاج ووسائط محلية يقلل من الحاجة إلى العائلات الأجنبية.
5. تساعد على تحقيق التنمية الإقليمية نظراً لإمكانية انتشارها جغرافياً ولا تحتاج إلى حيز مكاني كبير وهي بذلك يمكن أن تستوعب فائض العمل بالمناطق الريفية.
6. توفير فرص عمل لغير المؤهلين وهي بذلك تعمل علي إيجاد كوادر يمكن فيها بعد أن تكون مصدراً لعمالة مدربة تعمل في المشروعات الكبيرة.

---

[9] أسامة الرنة، مجلة صانعو الحدث، العدد رقم 66، دبي ، 2009/3/29م

[10] محمد نبيل الشيمي، الحوار المتمدن، 2756، 2009/9/1، أهمية المشروعات الصغيرة في اقتصاديات الدول، www.ahewar.org.

7. تتمتع بالقدرة على تسويق منتجاتها بأدنى تكاليف من خلال الاتصال المباشر بالمستهلك فضلاً عن جزءاً من الإنتاج يذهب مباشرة إلى المشروعات الكبيرة بدون تكاليف تسويقية.

إضافة إلى هذه السمات التي أوردها الكاتب محمد نبيل الشيمي في الحوار المتمدن – العدد 2756 عرف المشروع الصغير على أنه هو المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق.

شهدت السنوات الماضية في السودان زيادة مضطردة في أعداد الأعمال الصغيرة والأعمال بالغة الصغر، تعزى هذه الزيادة للعديد من الأسباب، منها الاستجابة للطلب المتزايد من الفقراء ومحدودي الدخل على الخدمات والسلع التي توفيها هذه الأعمال، لأنها تقدم لهم بأسعار مناسبة، وفي مواقع قريبة منهم يسهل الوصول إليها، ومن الأسباب الأخرى ايضاً الأحوال الاقتصادية التي دفعت بأعداد كبيرة نحو البحث عن فرص العمل في هذا القطاع، وصحب النمو المتزايد في هذا القطاع نمواً هائلاً في الطلب على التمويل الأصغر. ولعدة عوامل ظلت مساهمة القطاع المصرفي الرسمي في تمويل قطاع الأعمال الصغيرة والأعمال بالغة الصغر محدودة. ولا ينطبق هذا على السودان وحده، بل يشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وقد أظهر بحث إجراء البنك الدولي في عام 1996م، وغطي 206 مؤسسة للتمويل الأصغر، إن البنوك التجارية في العالم قد أصبحت من الممارسين النشطين للتمويل الأصغر وذلك بعد تيقنها من ربحية هذه الأعمال، عدا البنوك التجارية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[11] والمشروع الصغير أو العمل التجاري الصغير وصفه أيضاً دكتور جعفر محمد فرح في رسالة الدكتوراه 2005م بعدد من الخصائص يدريه أصحابه بشكل مباشر، يحمل الطابع الشخصي لعدد كبير، يكون ذا طبيعة عملية، له حجم صغير نسبياً في الصناعة التي يعمل بها ويعتمد بشكل كبير علي المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه.

1-1 مكونات قطاع التمويل الأصغر:

[11] المصدر السابق، تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان.

القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية أن تكون خطوة أولى لكسر حلقة الفقر، فالتمويل الأصغر معنى اليوم ببناء أسواق مالية محلية شاملة تلبي احتياجات الفقراء من الخدمات المالية المتنوعة، ويشهد ها المجال نمواً سريعاً مع دخول المزيد من المستثمرين الجدد ومقدمي الخدمات المالية، ويعمل في هذا المجال مئات من بنو التجزئة العالمية والمحلية، ومستثمرين في سوق الأوراق المالية، ويعمل في هذا المجال مئات من بنوك التجزئة العالمية والمحلية، ومستثمرين في سوق الأوراق المالية في نيويورك " وول ستريت" وجهات استثمارية اجتماعية، وشركات هواتف محمولة، وشركات بطاقات ائتمانية، أما التحدي الحقيقي الذي يواجه قطاع التمويل الأصغر فيتمثل في توسيع نطاق الخدمات لتصل إلى بلايين البشر في البلدان النامية من غير القادرين حتى الآن من الحصول على الخدمات المالية الرسمية، ويتمثل مفتاح إطلاق العنان لتلك الإمكانيات في إعداد أطر وقواعد تنظيمية تمكن علي سبيل المثال من استخدام الهواتف المحمولة كفروع للبنوك ومن القطاعات المساهمة في منح التمويل الأصغر من جانب الجهات المانحة غيرها.

1-3-1 الجهات المانحة:

وتكون في شكل تعاون ثنائي أو تعاون مشترك مثل اللجنة الأوربية والأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية الإقليمي وتهدف إلى تنمية وتعزيز قطاع التمويل الأصغر، حيث تقوم بتقديم مساهمات هامة في تحسين بيئة القطاع المالي وحث الحكومات على إزالة اللوائح التنظيمية المالية المقيدة، كما تساعد عل تطوير وتشجيع أطر تنظيمية تراعي الطبيعة الخاصة بالتمويل الأصغر كما تعمل الجهات المانحة على دعم الحوارات بين البنوك التي تقدم التمويل الأصغر، وهو مقر الجهة المسئولة عن قطاع التمويل الأصغر ممثلة في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء Consultative Group to Assist the poor "CGAP" وتلعب المؤسسات الأخر التابعة للبنك أدوار إستراتيجية تكميلية في المساعدة على الارتقاء بالتمويل الأصغر.

مؤسسة التمويل الدولية هي المستثمر الرائد في مجال التمويل الأصغر التابعة لمجموعة البنك الدولي ، وقد قام بمضاعفة استثماراتها في التمويل الأصغر التجاري وفي السنة المالية 2007م قدمت المؤسسة ارتباطات تزيد علي 600 مليون دولار أمريكي " منها 196 مليون دولار في السنة المالية 2007م فقط" ، وقد بلغت قيمة حافظة التمويل الأصغر لديها 498 مليون دولار أمريكي ومن المتوقع أن تستثمر مؤسسة التمويل الدولية 300 مليون دولار سنوياً وتصل قيمة حافظتها إلى 1.2 بليون دولار، وهي المؤسسة المالية الدولية الأولى من حيث الوصول إلى مؤسسات التمويل الأصغر، إذ وصلت إلى 130 عميلاً بحلول 2009م وهي واحدة من أكبر ثلاثة مستثمرين من حيث الحجم، فقد وصل حجم الارتباطات المتراكمة لمشروعاتها في مجال التمويل الأصغر 1.29 مليار دولار في السنة المالية 2009م وقد كان 65% من مقترضي القروض الصغرى من النساء في العام 2009م، قامت المؤسسة بإنشاء ما يزيد على 25 مؤسسة تمويل أصغر جديدة بمشاركة شبكة التمويل الأصغر العالمي والإقليمية ويقدم البنك الدولي " البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية" المشورة في السياسات والتمويل للحكومات لمساندة الإقراض وتنمية الأسواق وقد زاد مجموع القروض الاستثمارية لمساندة المنشآت الصغرى والصغيرة على 280 مليون دولار لكل عام " إجمالاً 1.4 مليار دولار"، ويتركز عملها علي إنشاء ومساندة مؤسسات التمويل الإصغر ذات الجدوى الاقتصادية التي يمكنها اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة المطلوبة وتلعب المؤسسة دوراً محفزاً بإظهار المبررات التجارية للتمويل الأصغر التجاري وتعزيز القطاع بمنتجات مالية مبتكرة ، والترويج له بوصفه أحد فئات الأصول، وتعمل المؤسسة في أكثر من 60 بلداً من بينها 14 بلداً في إفريقيا جنوب الصحراء، كما تعمل عل ضمان وصول التمويل الأصغر إلى الناس والأماكن حيث تشتد حاجتهم إليه ومنها البلدان الهشة

والمتأثرة بالصراعات " من بينها افغانستان، الكنغو ، سيراليون وليبيريا" ومن مشروعاتها.[12]

لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف " واحدة من أكبر مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش وحتى 30 يونيو 2009م كانت حافظة قروض اللجنة حوالي 810 مليون دولار حصل عليها 194 مليون مقترض، بينما بلغت مدخرات الأعضاء 953مليون دولار، وأنشأت المؤسسة ضماناً جزئياً للائتمان قيمته 18 مليون دولار لضمان قرض بالعمل المحلية يقدمه مصرف ستي بنك داكا. كما أنشأت المؤسسة وبنك التنمية الألماني صندوق لتعزيز التمويل الأصغر حجمه 500 مليون دولار لمساندة المؤسسات المالية الأصغر وقد صرف الصندوق بالفعل 108 مليون دولار لاثنين وعشرين مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر، وشاركت مؤسسة التمويل الدولية شبكة أغا خان للتنمية في رعاية فيرست ما يكروفاينانس بنك أوف باكستان First Microfinance Bank of Pakistan وهو بنك رائد ولديه أكثر من 50 فرعاً في المناطق الشمالية والشرقية المعزولة من باكستان ويقدم قروض لنحو 200 ألف أسرة منخفضة الدخل ومنشأة صغرى، وفي ولاية أندرا براديش بالهند وبمساندة مشروع المؤسسة الدولية للتنمية، زاد عدد الأسر الريفي الفقيرة التي تحصل على قروض من أقل من 500 أل إلى ستة ملايين خلال ستة أعوام، وقد انتظمت حوالي 8 ملايين إمرأة فقيرة في المناطق الريفية في نحو 800 ألف مجموعة للمساعدة الذاتية و30 ألف جمعية قروية، وتقوم هذه الجمعيات بإدارة مدخراتهن المشتركة وتقم قروضاً استهلاكية صغيرة للأعضاء، وأدى هذا المشروع إلى زيادة دخول 90% من الأسر ووصلت المدخرات المتجمعة للأسر الفقيرة إلى 292 مليون دولار في العام 2006م والآن فإن أكثر من 3.3 مليون أسرة ريفية فقير تتمتع بتغطية تأمينية في حالات الوفاء والعجز.[13]

[12] المصدر السابق.
[13] المصدر السابق.

كما أنشأ البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء "CGAP" في العام 1995م كشراكة متعددة المانحين للنهوض بالتمويل الأصغر، وتقدم المجموعة معلومات عن الأسواق وتعزيز المعايير، وتضع حلولاً مبتكرة، وتقدم خدمات استشارية للحكومات وجهات تقديم التمويل الأصغر والمانحين والمستثمرين والمجموعة معروفة على نطاق واسع بأنها المصدر للموارد في هذا القطاع وتعمل المجموعة الاستشارية من خلال شبكة من الشركاء في أنحاء العالم لوضع حلول مبتكرة تساعد التمويل الأصغر على أن يلبي احتياجات الفقراء بفاعلية وقد تبنت المجموعة الاستشارية مبادرة التكنولوجيا الحديثة مثل الهواتف المحمولة لكي تتيح فرصاً كبيرة للوصول إلى المزيد من الأشخاص وتقديم خدمات مالية ميسورة لهم، وقد قامت ما يزيد على 200 من مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك ومقدمي خدمات التكنولوجيا بتطبيق برنامج التكنولوجيا الخاص بالمجموعة الاستشارية للحصول علي المشورة والتمويل لنشر التكنولوجيا ونماذج أنشطة الأعمال الجديدة بغرض الوصول إلى العملاء الذين لا تستطيع هذه الجهات الوصول إليهم اليوم.

وقد قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي بتصميم صندوق مساندة استثمارات التمويل الأصغر في افغانستان الذي أنشئ بعد الحرب وهدفه حفز مشاركة مؤسسات التمويل الأصغر وبناء القدرات المحلية مع توخي أفضل أساليب العمل ومعايير الإبلاغ من البداية، واليوم تحول هذا الصندوق إلى مؤسسة مستقل تساند 15 مؤسسة للتمويل الأصغر، ولها شبكة من 280 فرعاً في 24 إقليماً وحوالي 500 ألف عميل نشط من عملاء المدخرات والقروض، و65% من العملاء نساء، ويبلغ معدل رد القروض 96%.

1-3-2 مؤسسات التمويل الأصغر:

وهي غالباً ما تقام بمبادرة من الجماعات المحلية وبمساعدة وكالات التعاون الدولية والمنظمات الدولية الغير حكومية، ففي فرنسا مثلاً قامت عدة منظمات

بالمساعدة في إنشاء عدة مؤسسات للتمويل الأصغر.[14] وهنالك إعتراف متنامي الوتيرة أنه يمكن لمجموعة واسعة النطاق من المؤسسات المالية أن تقدم خدمات مالية جيدة لعملائها من الفقراء سواء بشكل مباشر أو بالمشاركة مع مؤسسات متخصصة في مجال التمويل الأصغر، وبالتالي توجد الآلاف من مؤسسات التمويل الأصغر في العالم تشمل البنوك، صناديق محلية للإقراض والإدخار ومنظمات وجمعيات غير حكومية وبنو تضامنية إضافة إلى برامج الأمم المتحدة.

1-3-3 البنوك العمومية والبنوك الوطنية:

زاد اهتمامها بقطاع التمويل الأصغر إلى جانب المؤسسات الوطنية العمومية التي تتعامل كممول لمؤسسات التمويل الأصغر. ففي مالي مثلاً مؤسسة BNDA " البنك الوطني للتنمية الزراعية" حوالي 80% من مؤسسات التمويل الإصغر، كما أن البنوك العمومية تدعم قطاع التمويل الأصغر أحياناً كما في شيلي،[15]واهتمام البنوك المركزية أيضاً إقليمياً ودولياً في تخصيص جزء من التمويل الممنوح لهذه الشرائح محدودة الدخل بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات مستقلة تعني بتخصيص التمويل لها.

1-3-4 البنوك التجارية:

وقد زاد اهتماما بقطاع التمويل الأصغر عي عدة مستويات فهي تساند مؤسسات التمويل الأصغر عن طريق تمويل أنشطتها أو تقديم المساعدات النقدية، هنالك غياب لدور البنوك التجارية في مجال التمويل الإصغر مما أدى إلى استحداث عدد من كبير من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات أخرى متخصصة تكنولوجيات تمويلية تخدم أعداداً متزايدة من الفقراء وتعزز معدلات سداد القروض التي تتسم بقدرتها علي منافسة البنوك التجارية وتحقق أرباحاً بدون أن تحصل علي أية دعومات مالية. وقد بدأت البنوك التجارية الآن في البلدان النامية في النظر إلى التمويل الأصغر على أنه ليس فقط

[14] www.planelfinance.org. 6/6/2008
[15] سهام علي الصديق، رسالة ماجستير 2008م.

أداةبالغة الأهمية في مجال العلاقات العام وإنما يمثل كذلك مشروعاً مربحاً، كما بدأت بعض المنظمات غير الحكومية بتحويل صورتها القانونية لتصبح بنوكاً خاضعة للوائح التنظيمية المصرفية، وتري صياغة معالم نظام التمويل الأصغر الحالي على يد بنوك متعاملة في مجال التمويل الأصغر وخاضعة للوائح التنظيمية.

ومن القيود التي يصفها المصرفيون بالأسباب الرئيسية " مخاطر العجز عن السداد، ارتفاع التكاليف" التي تمنع البنوك التجارية من الدخول في عالم التمويل الأصغر، كما أن البنوك التجارية مواجهة ببعض القيود الداخلية إلا أنها تتسم بالعديد من الخصائص التنظيمية والهيكلية التي تمكنها من النجاح في تنفيذ عمليات التمويل الأصغر، حيث أنها.[16]

1. مؤسسات تخضع للوائح التنظيمية وتستوفي شروط الملكية، والإفصاح عن المعلومات المالية، وكفاية رأس المال اللازمة للمساعدة على ضمان إدارة صحيفة.
2. لدى الكثير منها البنية الأساسية المادية، بما في ذلك شبكات الفروع التي تمكنها من الوصول إلى عدد كبير من عملاء التمويل الأصغر.
3. لديها ضوابط داخلي راسخة وأنظمة إدارية ومحاسبية كبيرة من عملاء التمويل الأصغر.
4. تميل ملكية رأس المال الخاص في تلك البنوك إلى تشجيع اعتماد هياكل إدارية مؤسسية سليمة وفعالية التكاليف، والربحية، والاستدامة.
5. تكفل لها القدرة على الوصول إلى مصادرها الذاتية من الموارد التمويلية " الودائع ورأس المال المستثمر في أسهم الشركات" التحرر من الاعتماد على موارد الجهات المانحة التي قد تتسم بالندرة والتذبذب.
6. تتيح لها قدرتها علي تقديم القروض وخدمات الإيداع وسائر الخدمات المالية الأخرى، اجتذاب عملاء التمويل الأصغر.

1-3-5 الفئات المستهدفة:

[16] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء "CGAP " مذكرة مناقشة مركزة رقم 12.

إن عملاء التمويل الأصغر هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين علي الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالباً من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذي يديرون أنشطتهم الاقتصادية في أغلب الأحيان من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة. أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع، الحرفيين، والباعة المتجولين وغيرهم، إن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء المعرضون للفقر والذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبياً، والجدير بالذكر أن الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية مرتبط ارتباطاً مباشر بحجم دخل الفرد فكلما إزداد فقر الفرد ضعف الأمل في إمكانية وصوله إلى هذه المؤسسات الرسمية، ومن ناحية أخرى كلما إزداد فقر الفرد إزدادت تكلفة المعاملات المالية غير الرسمية، ومن ناحية أخرى كلما ازداد فقر الفرد إزدادت تكلفة التعاملات المالية غير الرسمية والتي قد لا تفي – رغم ذلك- باحتياجات الفقراء من الخدمات المالية وبالتالي يتحول عنها الفقراء ليصبحوا من عملاء التمويل الأصغر، ومع إزدياد خدمات التمويل الأصغر وتنوعها ينمو حجم سوق التمويل الأصغر بمفرده علي سبيل المثال ، الفلاح الفقير رما لا تكون لدي الرغبة في الاقتراض بل يفضل البحث عن طريقة آمنة لحفظ أمواله وحصيلة نشاطه في الموسم الزراعي بدلاً من استهلاك هذه الأموال لإشباع المتطلبات المعيشية على مر الأيام.[17]

تتفق كل تجارب الإقراض الصغير على استهداف الأشخاص الذين ترفض البنوك التجارية التعامل معهم لا لشئ إلا أنهم فقراء ومعدومي الدخل، فالإعتقاد السائد أن الفقير لا يستطيع أن يسدد أي سلفة فكل دخل مالي إضافي سيذهب حتماً لتلبية احتياجاته الأساسية الملحة ثم أن الفقير يصعب

[17] سنابل، الشبكة العربية للتمويل الأصغر

عليه أن يقدم ضمانات عينية ذات قيمة للبنك، هذا بالإضافة للتكلفة الإدارية المرتفعة لملف القرض الصغير مقارنة مع الأموال المقرضة.

غرامين بنك استهدف بالأساس العنصر النسائي الأكثر فقراً، فقد لاحظ البروفيسور/ محمد يونس أن الجهاز البنكي التقليدي يرفض التعامل مع الفقراء ومع النساء، فحظوظ المرأة الفقيرة للحصول علي قرض تبدو معدومة، لذلك أراد محمد يونس أن تكون النسب الأكبر من حرفاء غرامين بنك من النساء. وقد لاحظ أن القرض الممنوح للمرأة يساهم في النهوض بالأسرة وتحسين ظروف عيشها أكثر من القرض الممنوح للرجل، زيادة على ذلك تعامل المرأة المسؤولة في تسديد القرض، فنجد اليوم أن 96% من الحرفيين غرامين بنك من النساء. في تونس البنك التونسي للتضامن ثلثي حرفاته من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-35 سنة وخاصة خريجي التعليم العالي والمدارس الفنية، وفي بوليفيا بنك التضامن البوليفي 78% من حرفاته من الهنود والنساء. أما في البلدان الصناعية كفنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، كان التركيز على الفئات الاجتماعية التي تتحصل علي الحد الأدنى من المنافع الاجتماعية، كل ا لتجارب تتفق علي استهداف الإنسان وليس ملفات أو أرقام حسابات مصرفية، يقول البروفيسور / محمد يونس في كتابه عالم بدون فقر أطلب دائماً من موظفي البنك الاهتمام بالمقترض وليس بالقرض واعتباره كائن إنساني كامل الحقوق، تشمل هذه الفئات: الأشخاص الطبيعيين الذي ينتمون إلى عائلات معوزة أو فئات ذات دخل ضعيف والين بمكانهم ممارسة نشاط منتج، الأشخاص الذي يتقنون مهنة أو حرفة نشاط في قطاعات الفلاحة، التجارة، والخدمات والمهن الصغرى والصناعات التقليدية وليس لهم عمل مؤجر.[18]

تناول هذا الفصل المفهوم العام للتمويل الأصغر، أهدافه ومكونات قطاعه ويتناول الفصل التالي التجارب العالمية والإقليمية إهتمام البنوك المركزية

[18] محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، مصدر سابق.

اقليمياً ودولياً في تخصيص جزء من التمويل الممنوح للشرائح محدودة الدخل بالأضافة لانشاء مؤسسات مستقلة تعني بتخصيص التمويل لها.

الفصل الثاني
تحليل تجربة التمويل الأصغر في السودان

2-1 التجربة السودانية في التمويل الأصغر:

أصبح توفير التمويل الأصغر والمتناهي الصغر توجهاً دولياً في العقدين المنصرمين حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية ضمينه في سياستها وبرامجها نظراً لأنه الأداة الأقوى والأكثر فعالية في مكافحة الفقر وتحقيق الهدف الذي حددته قمة الإقراض بالوصول إلى مائة مليون من أكثر الأسر فقراً في العالم بحلول عام 2006م وتخفيف نسبة الفقر إلى 50% بحلول عام 2015م إسهاماً في بلوغ الأهداف الإئتمانية للألفية الثالثة ويأتي ذلك تأكيداً بأهمية هذه الآلية ودورها الحيوي في تجفيف منابع الفقر خاصة وأن إعلان الأمم المتحدة أعتبر العام 2005م سنة دوية للإقراض المتناهي الصغر. إن بدايات التمويل الأصغر في السودان كانت في السبعينات ن القرن العشرين في ظل الصيرفة المتخصصة من خلال تجربة المؤسسة وبنك الشعب التعاوني والإدخار وبعدها جاءت تجربة بنك فيصل الإسلامي في أم درمان في منتصف الثمانينات وتبعه البنك الإسلامي السوداني في مشروعات الأسر المنتجة وبنك الإدخار وبنك التنمية الإسلام ومؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم ثم بع المنظمات الأجنبية مثل أكورد وكير ومنظمة رعاية الطفولة الأمريكية والبريطانية ومنظمة أوكسفان وغيرها والذي غطى على 10% من احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية والتي يعدل بها أكثر من 70% من السكان في قطاع الزراعة التقليدية والرعي والحرف الصغيرة.[19] قام بنك السودان المركزي بمبادرة لإعداد رؤية لتطوير وتوسيع هذا القطاع وقد تمت صياغة استراتيجية شامل تمخضت عنها فكرة إنشاء وحدة التمويل الأصغر في العام 2007م بهدف تطوير قطاع التمويل الأصغر والمساهمة في رؤوس أموال هذه المؤسسات ومراجعة احتياجات هذه المؤسسات من النواحي المصرفية والعمل على تنفيذ برامج تدريبية عبر مؤسسات تدريب وتأهيل برامج التمويل حسب المواصفات

[19] محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، مصدر سابق.

العالمية، وفتح الحوار حول إمكانية تخصيص جزء هام من الموارد المالية والبشرية لإنجاح هذا القطاع.

معظم عمليات التمويل الأصغر في السودان بدأت بعد إعلان سياسة التحرير وسياسة إعادة الهيكلة في بداية التسعينات وقبل عام 1990م لم تكن هناك أي صناديق اجتماعية، عمليات التمويل الأصغر بدأت علي النحو التالي: 9.4% من البنوك بدأت قبل عام 1980م ، 21.8% خلال الفترة 1980 – 1990م و62.5% خلال 1991 - 2000م و6.3% من البنوك بدأت عام 2000م. بدأ 8.4% من المنظمات التطوعية عمليات التمويل الأصغر خلال 1980 – 1990م و58.3% خلال 1991 – 2000م و33.3% بعد عام 2000م. أما الصناديق الاجتماعية ومشروعات التنمية الريفية فقد بدأت 57.1% منها خلال 1991م – 2000م ، والبقية "42.9%" بعد عام 2000م.[20]

مقدمي التمويل الأصغر في السودان أربع فئات هي القطاع المصرفي ويشمل بنوك متخصصة وتجارية مملوكة للقطاع العام والخاص، ومؤسسات التمويل الأصغر، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إضافة إلى الصناديق الاجتماعية، ولإلقاء نظرة سريعة إلى قطاع التمويل الأصغر في السودان.

3-1-1: قطاع الإئتمان التجاري التقليدي:

وهي ممارسات متجذرة قامت عليها المجتمعات قديماً في سد احتياجات المجتمعات المحلية الفقيرة، وأشهرها في القطاع الزراعي كالشيل والمساقاة والمزارعة والمفاصلة " الرهينة" وامتدت لسد الاحتياجات الأخرى مثل نظام الدلالة والصناديق السلعية والصناديق النقدية " الختة" وشملت الممارسات التقليدية المناطق الحضري كذلك عبر الروابط والمنظمات الاجتماعية، وقد حققت قدر من النجاحات تمثلت في بساطة الإجراءات والثقة القوية المتبادلة بين الطرفين وإنماء العد التكافلي، إلا أنها قد تجنح في بعض الظروف إلى الاستغلال والممارسات الربوية. ولكن بدأت هذه الممارسات في التناقص نتيجة الضغوط الاقتصادية وتغيير الخارطة الديموغرافية عوضاً عن محدوديتها.

[20] أ. مصطفى أبو كساوي وآخرون، تحليل الوضع الراهن التمويل الأصغر في السودان، فبراير 2006م.

3-1-2: المنظمات والوكالات والاتحادات:

المنظمات والوكالات والاتحادات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر أثبتت التجربة قدرتها علي الوصول للعملاء المستهدفين للتمويل الأصغر في حدود إمكانيات برامجها وميزانيتها، إلا أن تأثرها بعدم قدرتها على فصل الخدمات المالية عن الخدمات الأخرى وعدم استدامة برامجها بالإضافة للتشريعات المقيدة لعمل المنظمات وفق الأسس التجارية، حدث من نمو وانتشار واستدامة التجارب الناجحة منها، أضف إلى ذلك أن هنالك بعض المنظمات نظمت أنشطة متعلقة بالقطاع لا تتناسب مع احتياجات هذه الشريحة وظروفها البيئية.

3-1-3 الصناديق الاجتماعية وشركات ومؤسسات التنمية:

الصناديق الاجتماعية مثل صندوق التنمية الاجتماعية لصندوق المعاشات وصندوق التأمين الاجتماعي وبرامج الزكاة للمشروعات الصغيرة مشروع الاستخدام المنتج لتشغيل الخريجين وشركة التنمية الريفية ومؤسسات التنمية الاجتماعية الولائية، قامت بمبادرات من قطاعات حكومية وشبه حكومية وكانت تهدف إلى تخفيف آثار التحرير الاقتصادي سعياً منها لتحسين أوضاع شرائحها المستهدفة بتشجيعها وتمكينها من الوصول والحصول على التمويل لتأسيس أعمال ومشروعات صغرى، ولكن برغم الدور الذي قامت به حتى الآن إلا أن مواردها ظلت قاصرة عن تغطية عدد محدود وعدم وجود التخصص للوساطة المالية واقتصار الموارد على ميزانية محدودة.

امتداداً للاهتمام بموضوع محاربة الفقر علي المستوى القومي أنشأت ولاية الخرطوم مؤسسة التنمية الاجتماعية في عام 1997م لتعمل على مستوى الولاية، بدأت المؤسسة عملها في عام 1998م وقد كانت نشطة للغاية في تقديم القروض للفقراء الممارسين للأعمال الصغيرة والأعمال بالغ الصغر في المناطق الحضرية الفقيرة، بجانب مساهمتها في البناء المؤسسي وبناء القدرات للجمعيات القاعدي الوسيطة مثل جمعيات الإدخار والتسليف في الأحياء، وقد ساعدت المؤسسة في إنشاء شبكة لهذه الجمعيات في ولاية الخرطوم، ساهمت المؤسسة كذلك في إنشاء محافظ للتمويل الأصغر على مستوى المحليات في الولايات، وفي قناع ولاية

الخرطوم بإعلان عام 2006م عاماً للتمويل الأصغر، وقد شجعت تجربة ولاية الخرطوم على إنشاء مؤسسات التنمية الاجتماعية في حوالي خمس ولايات " الجزيرة ، النيل الأبيض، القضارف، شمال كردفان ونهر النيل" إلا أن هذه المؤسسات لم تقم بنشاط يذكر حتى الآن نسبة لمشاكل التمويل وتدني القدرات الفنية.[21].

3-1-4 القطاع المصرفي:

ظهرت الحاجة الماسة في السودان لتشجيع فرص التوظيف الذاتي وتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية باستغلال الطاقات الكامنة خاصة طاقات ذوي الدخول المحدودة ومن لديهم قدرات إنتاجية ولكن يعوزهم توفير رأس المال، والإقراض للمشاريع الصغيرة في الحضر والمناطق الريفية في السودان محدود وضعيف، بالرغم من أن بنك السودان المركزي حدد سقفاً لتمويل المشاريع الصغيرة بنسبة 10% في العام 2003م الا أن حجم التمويل الفعلي خلال عامي 2003 - 2004م لم يتجاوز 2% ، وقد أقام بنك السودان سلسلة من الورش في إطار إعداد رؤية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر حيث استعان بشركة يوتيكونز للاستشارات العالمية بهدف صياغة الرؤية المستقبلية لتوسيع قطاع التمويل الأصغر في السودان ليتمكن من لعب دور قيادي في عملية التنمية الاجتماعية ضرورة ربط برامج التسليف ببرامج التنمية وإعادة التعمير وتمكين أصحاب الأعمال الصغيرة من الحصول على موارد مالية مستقرة ومستدامة في إطار استراتيجيات كلية لمكافحة الفقر وتمكين الفقراء وذوي الدخول الدنيا من تحسين ظروفهم المعيشية، وقد أصبح التمويل الأصغر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المصارف في مختلف بلدان العالم، باعتباره أداتها الفاعلة لتوسيع نطاق خدماتها المالية المقدمة للفقراء، وازدياد معدلات الفقر في السودان ازدادت الحاجة إلى استحداث آلية مناسبة للحد من انتشاره وانتشال من لحق بهم من أفراد المجتمع من وحدته، وكغيرها من المؤسسات التي يقع على عاتقها المساهمة في التصدي لهذه الظاهرة، ولجت المصارف السودانية مجال التمويل الأصغر بحسبانه إحدى الآليات وظل عدده ينمو واتسع نطاق عملياتها جغرافياً ليغطي العديد من مناطق السودان وقطاعياً ليشمل مختلف القطاعات.

[21] المصدر الصابق.

3-4 تجربة مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية في منح التمويل الأصغر:

3-4-1 خلفية تاريخية عن المصرف:

بدأ انتشار بنوك الإدخار في أوربا في بدايات القرن التاسع عشر بهدف مساعدة ذوي الدخول الضعيفة ثم انتشرت في أجزاء أخر من العالم منها السودان حيث افتتح بنك الإدخار السوداني في 31/أكتوبر 1974م " وهو اليوم العالمي للإدخار" وأختيرت رئاسته بمدينة ودمدني كأول بنك إقليمي لخدمة صغار المنتجين الذي تذخر بهم منطقة الجزيرة، وفي 1982م انتشر البنك بفروعه في معظم مدن السودان وكان له كبير الأثر في تنمية الوعي الادخاري للأسر ونشر فضيلة الإدخار مستخدماً في ذلك " البنوك المتحركة لخدمة الريف ونظام الحاصلات لتجميع المدخرات الصغيرة من الكبار والصغار كما ساهم بشكل مقدر في إنشاء جمعيات الإدخار بين الأسر والعمال" ، وفي العام 1995م تم تحويله إلى مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية بموجب قانون خاص وذلك تنفيذاً لمقررات التنمية الاجتماعية العالمية في كوبنهاجن عام 1995م والتي من أهم مقرراتها أن تقوم الدول بإنشاء مؤسسات تمويلية لمكافحة الفقر وعليه آلت كل أصول بنك الإدخار السوداني إلى المصرف الجديد وانتقلت رئاسته إلى الخرطوم ليكون مصرفاً قومياً رائداً في مكافحة الفقر عبر التمويل الأصغر.

3-4-2: أهداف المصرف:[22]

1. تحسين الوضع المعيشي لمختلف قطاعات المجتمع محدودة الدخل وذلك عن طريق: تنمية الوعي الإدخاري وتشجيعه واستثمار المدخرات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقديم التمويل للفقراء الناشطين من صغار منتجين وحرفيين ومهنيين وذوي الدخل المحدود.

2. القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية الأخرى.

[22] عبد الله حسن علي، تجربة مصر الإدخار والتنمية الاجتماعية في منح التمويل الأصغر، ورقة عمل مقدمة لورشة التمويل الأصغر باتحاد المصارف في الفترة من 24-2008/11/26م.

3. التنسيق مع المؤسسات والمنظمات التي تعمل في مجال مناهضة الفقر من خلال عمل مصرفي مؤسسي يوظف مواردها لأغراض التنمية.

يستهدف المصرف عملاء التمويل الأصغر من كل قطاعات المجتمع في الريف والحضر " صغار منتجين، حرفيين، صغار المهنيين، خريجين، ربات الأسر، صغار المزارعين، طلاب، معاشيين، موظفين وعمال محدودي الدخل". للمصرف شبكة من الفروع قوامها "31" فرعاً ومكتب صرف وتوكيل منتشرة في 14 ولاية 88% م الفروع في الولايات حيث تقدم خدماتها لكثير من المناطق الريفية وشبه الريفية أما ولاية الخرطوم فتضم 22% من الفروع يعمل المصرف لتحقيق أهدافه.[23] بتوظيف 75% من السقف التمويلي للتمويل الأصغر، جذب المدخرات من الجمهور وإعادة توظيفها وتشكل المدخرات نسبة مقدرة م ودائع المصرف، العمل وفق سياسة بنك السودان المركزي الخاصة بتعريف التمويل الأصغر وعملاء التمويل الأصغر " الفقراء الناشطين اقتصاديا"، التنسيق مع مؤسسات التمويل الأصغر البنكية غير البنكية ومنظمات المجتمع المدني وصولاً للمستفيدين ويسعى لتطوير ضمانات غير تقليدية لتوصيل خدمات التمويل الأصغر إلى أكبر قطاع من الشرائح الضعيفة والتي يعوزها الحصول على الضمانات المصرفية التقليدية التي تطلبها المصارف التجارية وعليه استخدام جملة من الضمانات منها: " ضمان المنظمات والأتحادات، ضمان الشيوخ والعمد، ضمان المرتبات والمعاشات، حج المدخرات ،صناديق الضمان، القرار المشفوع باليمين"،

3-4-3 المنتجات والخدمات التي تقدم للعملاء:

1. التمويل:

يقدم المصرف تمويله من خلال نافذتين متكاملتين، نافذة التمويل التجاري بغرض تغطية نفقات التمويل التنموي وضمان استمراريته، ونافذة التمويل الاجتماعي والذي يشكل المحور الأساسي لنشاط المصرف ويعتمد المصرف في مثل هذا النوع من التمويل على مبدأ المشاركة الشعبية من القاعدة إلى القمة لتحديد العملاء واحتياجاتهم الحقيقية عن طريق إشراك جميع فعاليات المجتمع في التخطيط واختيار المشروعات حيث تلعب الوسائط الشعبية الدور الأعظم من خلال التنظيم والرعاية واختيار المستهدفين وتقديم الضمانات المناسبة، يمنح التمويل الفقراء الناشطين

[23] المصدر السابق.

اقتصادياً في حدود 10.000 جنيه ومها دون لتمويل مشروعات زيادة الدخل في كل القطاعات " الزراعي، الصناعات الصغيرة، الحرفي، المهني ، الخدمي والتجاري الصغيرة" ، ولتمويل شراء السلع ومن شروط التمويل أن يمنح التمويل بصيغ التمويل الإسلامية وهي صيغة المرابحة والمقاولة والسلم، طريقة السداد وفترة السماح حسب التدفق النقدي للمشروع، أما فترة السداد من عام إلى عامين حسب نوع المشروع المعمول وطرق منح التمويل يمنح للأفراد مباشرة، أو عبر الجمعيات والاتحادات، وتمويل المجموعات 10-15 شخص.

2. الإدخار:

الإدخار الطوعي لحفظ المدخرات لكل الفئات العمرية يتم ذلك بشروط ميسرة وخدمة سريعة والإدخار الإجباري والذي لا يقل عن 10% من حجم التمويل المطلوب ويمثل جزء من الضمان وهذا النوع من الإدخار يستخدم عند منح التمويل لأعضاء المنظمات والجمعيات خاصة جمعيات الإدخار،.

3. التحويلات النقدية:

تحويل المبالغ النقدية عبر الفروع دون تحديد حد أدنى من المبالغ.

4. بطاقات الصراف الآلي:

" بطاقة كفالة الطالب الجامعي، بطاقة الوقار المعاشيين".

5. تدريب المستهدفين:

يعمل المصرف علي رفع وعي المستفيدين بأهمية التمويل الأصغر وإطلاعهم علي شروط التمويل والنواحي الشرعية لصيغ التمويل وتشجيعهم على الإدخار وتقديم الاستشارات المالية والإدارية لأصحاب المشروعات الصغيرة وتوعيتهم بأهمية مسك الدفاتر.

6. العمل الميداني:

في حالة المناطق التي تبعد عن الفروع خاصة الريف فإن خدمات التمويل الأصغر تقدم للمستفيدين في مناطقهم.[24]

7. التأمين الأصغر:

[24] تدريب المستهدفين والعمل الميداني يمن وصفها بخدمات غير مالية مصاحبة للتمويل الأصغر.

تـم إدخـال خدمـة التـأمين الأصـغر وحسـب التعريـف العـالمي هـو حمايـة الأشـخاص ذوي الـدخول المنخفضـة ضـد أخطـار محـددة مقابـل دفـع أقسـاط تناسـب وتكـاليف المخـاطر المتوقعـة، ومـن الناحيـة الشـرعية هـو نـوع مـن التكافـل بـين المؤسسات المانحة للتمويل ومؤسسات التأمين وعملاء التمويل الأصغر، ويعتبر حلاً لعدم توفير ضمانات بواسطة عملاء التمويل الأصغر ويحقق منفعة مشتركة وذلك تقاسم المخاطر، يتم تأمين المشروعات الصغيرة بالتنسيق مع شركة شيكان " خاصة مشاريع تربية الحيوان".

3-4-4 القطاعات التي يتم تمويلها:

أولاً : القطاع الزراعي:

القطاع الزراعي من القطاعات ذات الأولوية في خطط وسياسات المصرف ويستهدف المصرف صغار المزارعين في مناطق الإنتاج في كل مجالات القطاع " النباتية الحيوانية" كما يقوم بتقديم التمويل للمشاريع الزراعية الإعاشية. تمويل صغار المزارعين بالتنسيق مع وزارة الزراعة الاتحادية واتحاد المزارعين في الولايات التالية " الجزيرة ، شمال كردفان ، كسلا، القضارف، سنار، النيل الأبيض، النيل الأزرق ونهر النيل" صيغة التمويل المستخدمة هي السلم وذلك لمقابلة مصروفات العمليات الزراعية في كل مراحل الزراعة كما يتم تمويل المزارعين في شكل مجموعات.

جدول "3-10: ملخص الأداء لمصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية في التمويل الأصغر والتنمية الاجتماعية للفترة من 2005 – 2009م "SDG"

العام	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م
التمويل	62.853	112.325	196.338	129.530	134.955
عدد المستفيدين	59.938	42.303	51.530	50.783	17.529

المصدر: مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية.[25]

التحديات التي تواجه المصرف:

1. ضعف رأس المال: زيادة رأس المال تساعد علي وضع بيئة تحتية جيدة ومعينات عمل متطورة وهذا بالطبع يزيد من فعالية تنفيذ برامجه وتحقيق أهدافه.
2. تقديم المصرف كغيره من المصارف وفق معايير بنك السودان.
3. ارتفاع تكلفة التمويل " متابعة أعداد كبيرة من العملاء وتباعد المناطق بالاضافة إلى بعدهم عن التكنولوجيا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل في مقابل أن هوامش الأرباح يطبقها المصرف تعتبر ضعيفة.
4. معوقات خاصة بالمستفيدين مثال لذلك عدم الوعي لدى العملاء بأبسط شروط التمويل كما يعتبره البعض منحة التقليدية والمحاكاة عند التقديم للمشروعات.
5. معوقات خاصة ببيئة التمويل الأصغر مثال لذلك الرسوم الإدارية والضرائب التي تفرضها الدولة علي الأعمال الصغيرة.

الفصل الثاني: تجربة مؤسسة التنمية الاجتماعية في التمويل الأصغر، تعتبر المؤسسة أول مؤسسة وطنية مملوكة للدولة متخصصة في مجال التمويل الزراعي وتعزيز جهود التنمية الزراعية.

تقدم المؤسسة تمويلها في الصورة النقدية والعينية متكاملاً مع الخدمات الأخرى للمساعدة لفعالية التمويل في مجالات الإرشاد والوقاية والتعاون، التخزين والإشراف ويؤدي البنك هذا العمل من خلال فروعه المنتشرة في كل أنحاء البلاد.

[25] إدارة التمويل والتنمية الاجتماعية بالمصرف، تقرير الأداء في التمويل الأصغر والتنمية الاجتماعية في الفترة من 2005 – 2009م

4-7 دور المؤسسة في تعبئة المدخرات:

نظراً لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة فقد سعت المؤسسة جاهدة لتوظيف مواردها باتباع العديد من الوسائل شملت انتهاج سياسية التوسط المالي لتغطية الفجوة النقدية وذلك بالإنتشار الواسع في الريف لجذب المدخرات الريفية كما عملت علي تطبيق الصيغ الإسلامية وبالتركيز علي صيغة السلم التي تلعب دوراً هاماً في حفظ القيمة ودرء آثار التضخم وتدهور القيمة المستردة للتمويل التنموي كما عمد البنك إلى انتهاج سياسة تشجيع الصادرات لزيادة محصلة النقد الحر المتاح للبن لاستجلاب مستلزمات الإنتاج واللجوء للتسهيلات التجارية نتيجة لتوقف المنح والقروض الميسرة والتي كانت تمثل العمود الفقري في هيكل التمويل وتوفير مستلزمات الإنتاج والإتجاه للتعامل عل أساس تجاري في بيعه والعمل على رفع كفاءة الاستخدام وحفظ تكلفة الإقراض وتشجيع الاستثمارات المشتركة مع المستثمرين المحليين والأجانب كما اتجه البنك نحو تطوير العمل باستعمال الحاسب الآلي والإتجاه لعمل شبكة تربط جميع فروع المؤسسة وقد سعى البنك حثيثاً لزيادة موارده وتوزيعها وبالتالي استقطاب الودائع والمدخرات من الجمهور خاصة في الريف.

4-8: المؤسسة في تمويل صغار المزارعين:

تعددت المفاهيم حول التمويل الصغير ونميل هنا إلى التعريف الذي يقول بأن التمويل القصير هو عبارة عن تقديم خدمات القروض والودائع والخدمات المالية الأخرى إلى الأسر الفقيرة وصغار المستثمرين على أسس الاستدانة طويلة الأجل.[26] ونسبة لأهمية أنشطة الصناعات الصغير ودورها في تحريك الموارد البشرية واستقطاب الطاقات العاطلة فقد أولتها الإستراتيجية القومية الشاملة حتى عام 2002م اهتماماً خاصاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد علي الذات والاستفادة من الموارد المحلية مما دفع بالقطاع المصرفي للعمل على إصدار الوانين واللوائح التي تشجع تمويل هذه الأنشطة.

سعت المؤسسة ومنذ إنشائها لتمويل صغار المزارعين والمنتجين وأسرهم ويتسق ذلك مع ما جاء بالفقرة الرابعة من قانون المؤسسة 1957م والتي تهدف لتقديم

[26] إزهار عبد الرسول العجب، دور المؤسسة في تمويل صغار المزارعين المنتجين والأسر المنتجة ، الخرطوم، 1998م.

التسهيلات الائتمانية اللازمة لصغار المزارعين للنهوض بالزراعة والصناعة المتعلقة بها.

الفصل الثالث

دور مؤسسة التنمية الاجتماعية في تخفيف الفقر في السودان

من خلال برنامج الأمل بمحليتين " الخرطوم – بحري"

مدخل:

إذا نظرنا إلى قضايا التنمية الاجتماعية والجهود المبذولة في مكافحة الفقر في الدول النامية وتداعياتها والآليات والطرق المتعددة التي تأخذ بها المنظمات والمؤسسات ومدخلاتها، نجد أن كل هذه المكونات قد تطورت في مفاهيمها وطرق معالجتها لظاهرة الفقر والتنمية الاجتماعية عامة إلا أن حجم المشكلة لا زالت كبيرة ويحتاج جهوداً متواصلة قد تخلف نوعاً وكماً من منطقة لأخرى.

إن هذه الآليات والوسائل المتعددة قد بدأت في السودان تأخذ فعاليتها خاصة في السنوات الأخيرة حينما بدأت الدولة وأجهزتها تأخذها مأخذ الجد وتضعها في خططها وإستراتيجيتها وذلك لإقناعها بكبر حجم المشكلة وتأثيرها علي المجتمع والحياة الاجتماعية والاقتصادية والانتاج بصفة عامة. فقد بدأت المنظمات والمؤسسات والجمعيات والصناديق وأجهزة الدولة المختلفة تعمل في كافة المناطق خاصة التي كانت تدور فيها الحروب ومناطق النزوح والمناطق الطرفية ذات الخدمات المتدنية بهدف تخفيف الفقر في تلك المناطق.

إن ولاية الخرطوم من الولايات التي انتشر فيها الفقر بدرجة كبيرة نسبة لنزوح السكان من الولايات التي اصبحت طاردة لظروف مختلفة منها الحرب الأهلية والجفاف والتصحر وقلة الغذاء لقلة المال وانعدام المرافق الصحية احياناً مما أدى على انتشار الأمراض والأوبئة وغيرها من الأسباب، كلها مجتمعة أدت الى زيادة نسبة الفقر خاصة في الفترات الأخيرة السبب الذي لفت انتباه ذوي الاختصاص سواء من الحكومة أو المنظمات الاقليمية والعالمية،، ولكن المنظمات العالمية هي الأسبق في هذا المجال وخصوصاً منظمة الأمم المتحدة حيث كان لها الدور الأكبر في مساعدة المجتمعات الفقير في الدول النامية. أيضاً تم دخول شرائح من مجتمع العاصمة في دائرة الفقر وذلك بسبب سياسات التحرير الاقتصادي واعادة الهيكلة

الاقتصادية لمؤسسات الدولة والقطاع العام مما دفع القائمين بأمر التنمية إلى التفكير في ايجاد المعالجات الفورية لانقاذ هذه الشرائح من الفقر.

ان مؤسسة التنمية الاجتماعية – ولاية الخرطوم واحدة من أهم المؤسسات والصناديق التي تعمل في مجال تخفيف حدة الفقر في الولاية وفقاً لاليات ومنهجية تختلف عن باقي المؤسسات ، حيث تعمل على تفعيل وتنظيم دور المجتمع وتحريك الموارد المجتمعية وذلك حسب البرامج والانشطة التي وضعتها.

يتناول هذا الفصل الدور الذي تقوم به مؤسسة التنمية الاجتماعية في تخفيق الفقر في ولاية الخرطوم حيث تم استعراض ذلك في ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتحدث عن خلفية تاريخية للمؤسسة ونشأتها، المبحث الثاني تناول استراتيجية المؤسسة في تخفيف الفقر في الولاية، واخيراً تناول المبحث الثالث دور المؤسسة في تخفيف الفقر من خلال برنامج الامل للتمويل الأصغر في الولاية " محليتي الخرطوم وبحري".

المبحث الأول
مؤسسة التنمية الاجتماعية
والنشأة والأهداف

تناول هذا المبحث نشأة مؤسسة التنمية الاجتماعية وأهدافها ومن ثم الهيكل التنظيمي للمؤسسة والفئات التي تستهدفها وكيفية اختيارها ثم الضمانات التي تطلبها المؤسسة.

3-1-1 النشأة والأهداف:

نشأة مؤسسة التنمية الاجتماعية في العام 1997م بقانون من المجلس التشريعي لولاية الخرطوم وكمبادرة من وزارة الشئون الاجتماعية للعمل كآلية لمكافحة الفقر وإشاعة روح التكافل والتعاضد بين أفراد المجتمعات الفقيرة، وذلك في إطار سعي الولاية لمحاربة الفقر ضمن مجموعة من البرامج والمشروعات التي وضعتها المؤسسة تحقيقاً لذلك الهدف جاء إنشاء مؤسسة التنمية الاجتماعية على عدة مراحل:[27]

أولاً: الفترة من " 1998 – 1999" في هذه المرحلة بدأ تكوين مجالس ولائية لتقوم بتنفيذ البرامج الاجتماعية التي فشلت الصناديق الاجتماعية في تنفيذها، وفي ولاية الخرطوم تم إنشاء مؤسسة التنمية الاجتماعية التي خصصت لمحاربة الفقر، ومن هذا المنطلق عملت المؤسسة على مشاركة كل من مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية وديوان الزكاة ووزارة الراية ا لاجتماعية، حيث انحصر دور مصرف الإدخار في " الإشراف على وديعة الاستثمار – استرداد الأموال – المشاركة في تنفيذ بعض المشروعات" أما ديوان الزكاة فقد خصص نسبة 17% من موارده لتحول إلى حساب الوديعة الاستثمارية الخاصة بالمؤسسة لدى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، وأخيراً وزارة الرعاية الاجتماعية والتي تمثل دورها في مد المؤسسة بكوادر العمل حيث تم تزويد 38 محلية لترشيح المستهدفين وإجراء الدراسات الاجتماعية، ومن المعوقات التي صاحبت هذه المرحلة أن الأداء كان ضعيفاً نسبة لأن المشروع كان يعمل من خلال عدة جهات " الوزارة – المصرف – الزكاة" مما

[27] مؤسسة التنمية الاجتماعية – ولاية الخرطوم.

أدى على ضعف المتابعة والتنسيق وبالتالي تداخل الصلاحيات والاختصاصات وهذا بدوره أدى الى ضعف الاسترداد نسبة للفهم الخاطئ لمال الزكاة.

ثانياً: الفترة "2000 – 2001" : في هذه المرحلة تم افتتاح مكاتب للمؤسسة في كل المحليات بولاية الخرطوم وبالتالي تم فتح حسابات في بنوك مختلفة بالإضافة لى بنك الادخار وميزة هذه المكاتب هي القيام بالدراسات والتنفيذ والمتابعة والتحصيل تسهيلاً للمهمات وسرعة الأداء، هذه المرحلة تم فيها الغاء نسبة الـ 17% والاعتماد على مصادر أخرى وارتفعت نسبة الاسترداد كما كان هنالك تخصص فني في مكافحة الفقر.

ثالثاً : الفترة " 2002 – 2004": هذه الفترة تميزت بالتخطيط الاستراتيجي والعمل علي مستوى الأحياء والتخصص الفني الذب تمثل في " تقديم تمويلات صغيرة – تنمية اجتماعية – تدريب كوادر، ثم العمل من خلال التنظيمات الاجتماعية وتكوين الجمعيات الائتمانية وإدخال المناهج العلمية في برامج مكافحة الفقر بالإضافة إلى تكوين عدد كبير من الجمعيات حتى بلغ 348 جمعية ائتمانية".

للمؤسسة أهداف سعت إلى تحقيقها من خلال برامجها التي تم تخطيطها وتنفيذها في الفترة الماضية ومن أهمها:

1. تخفيف الفقر في ولاية الخرطوم من خلال تمويل المشروعات الانتاجية لذوي الدخل المحدود.
2. تشجيع الادخار وغرس روح التكافل في المجتمعات الفقيرة.
3. المساهمة في عمل التأمين الصحي للفقراء.
4. التنسيق من أجل تقديم خدمة اجتماعية متكاملة وذلك من خلال المشاركة الشعبية.
5. توفير المعلومات عن كل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من خلال شبكة معلومات متكاملة.

3-1-2 الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من مجلس الدارة والمدير العام للمؤسسة ومدراء الادارات المختلفة منها " ادارة التخطيط – ادارة العمليات – الادارة المالية – ادارة الشئون الادارية" هذه الادارات تنبثق منها أقسام منها " قسم البحوث والاحصاء – قسم المتابعة والتقييم – قسم الترويج والتسويق" وتتفرع من هذه الأقسام منسقيات بالمحافظات المختلفة وعلى رأس كل منسقية ضابط تنسيق، يتم تكوين اللجان القاعدية على مستوى الأحياء والمحليات"[28]

3-1-3 الفئات المستهدفة والضمانات:

من الفئات التي تستهدفها المؤسسة الفقراء الذين يتلقون دعماً من ديوان الزكاة بعد التنسيق مع الديوان وخاصة النساء، أيضاً الفئات الخاصة من المعوقين والخريجين الغير مستوعبين، والارامل ويتم اختيار هذه الفئات عبر ضابط المشروعات بالمحافظات بعد اجراء دراسة الحالة الاجتماعية التي تحدد الوضع الاقتصادي للأسرة ويتم التأكد من تلك المعلومات من خلال ابراز شهادات السكن ومتابعة العميل والاسترداد بعد تنفيذ المشروع.

قامت المؤسسة بتفعيل ثقافة الضمان على كل المستويات من المؤسسة والجمعيات والأفراد، فبالنسبة للمؤسسة تقوم باصدار خطاب ضمان أو شبكات للجهة التي تمول الجمعيات أو الأفراد كما تقوم أيضاً باستخراج خطابات التزام بالسداد نهاية كل شهر للجهة الممولة، أما بالنسبة للأفراد المستفيدين والجمعيات تتمثل الضمانات في الإقرار المشفوع باليمين أو توقيع عقودات بين المؤسسة والمستفيدين بعدم التصرف في المشروع الممنوح من بيع أو هبة...إلخ، كذلك اقرار باستلام المشروع يبين فيه الأقساط والادخار والالتزام بالسداد وضمان شخصين أما بالنسبة للضمان الاجتماعي فيتم عادة عبر الشيوخ العمد والرهن.

3-1-4 أنواع المشروعات التي تمولها المؤسسة:

ظهرت تجربة تمويل مشروعات الأسر المنتجة في السبعينات والتي تعد إحدى الوسائل لمحاربة الفقر في المجتمعات. فالمقصود بمشاريع الأسر المنتجة هو

[28] مؤسسة التنمية الاجتماعية – مصدر سابق.

تطوير الامكانيات وتنمية القدرات وزيادة الموارد المالية للأسر بغرض اشراك جميع أفراد المجتمع للقضاء على الفقر. ومن المشاريع التي مولتها المؤسسة.

أولاً: المشاريع الفردية: هي مشروعات يقوم بتنفيذها أفراد المجتمع الفقير وتستهدف دائماً المهن الحرة والمشروعات الإنتاجية الصغيرة والتي تقام بغرض زيادة الدخل.

ثانياً: المشروعات الجماعية: وهي مشروعات يتم تنفيذها عبر مجموعات تكون بواسطة المؤسسة وتسمى مشاريع الأسر المنتجة وتضم في عضويتها ما بين 20 إلى 50 عض حي تمول المجموعة تمويل واحد باسم المجموعة ويقسم العمل عليهم في كل مراحل المشروع من الإشراف إلى التسويق وغيره.

ثالثاً: الجمعيات الائتمانية: هي عبارة عن جمعيات واتحادات تكونت بغرض تحسين حالة الأعضاء المنتسبين إليها اقتصادياً واجتماعياً من خلال برامج الائتمان والإدخار، وقد تم اختيار التعاون كآلية قانونية لعمل هذه الجمعيات وفق التعاون الشعبي، في العام 2001م تم تسجيل 185 جمعية وذلك بالتعاون مع مسجل الجمعيات التعاونية. إن جمعيات الإئتمان لها الدور الكبير في سرعة توصيل الخدمة للفئات المعنية وذلك لأنها عادة ما تتكون من أهالي المنطقة المعنية مما يسهل التعرف على الفئات المستهدفة، ونوع الخدمات التي تحتاجها المنطقة المعنية.[29]

الجدول أدناه يوضح الجمعيات التي بدأت في التمويلات الصغيرة في العام 2003م حيث تم انتخاب 63 جمعية ليتم عبرها تنفيذ المشروعات الصغيرة وبالفعل بدأ في يوليو عدد 4 جمعيات بمبلغ "1.300.000" دينار كمشروع نموذجي لمشاريع التمويلات الصغيرة، حالياً بلغ عدد الجمعيات النشطة حوالي 260 جمعية أي أن العدد قد زاد بمعدل كبير.

جدول رقم "9" مساهمة جمعيات الادخار في التمويلات الصغيرة:

الجملة	المحافظة	مبلغ التمويل	الأسر المستفيدة

[29] محمد أحمد صالح عجب الدور – دور مؤسسة التنمية الاجتماعية في تخفيف الفقر- 2002م.

ذات النطاقين	بحري	300.000	30
عباد الرحمن	بحري	400.000	40
العشرة	أم درمان	300.000	30
الخير والبركة	الخرطوم	300.000	30
الجملة		1.300.000	130

المبحث الثاني
استراتيجية المؤسسة في تخفيف الفقر

تناول هذا البحث استراتيجية المؤسسة في تخفيف الفقر في ولاية الخرطوم حيث ضم موارد واستخدامات المؤسسة والسياسات المتبعة، أيضاً فلسفة وآلية التمويل، ثم الجهود المشتركة لقيام بعض المشروعات التي تم تمويلها قبل التصديق للمؤسسة كمؤسسة تمويل أصغر لا نقبل الودائع، وأيضاً تناول التنسيق مع المنظمات الدولية والبرامج التدريبية التي تقوم بها المؤسسة.

3-2-1 موارد واستخدامات المؤسسة والسياسات المتبعة:

تتحصل المؤسسة علي مواردها من خلال المخصصات الحكومية التي تساهم بها الحكومة لدعم مشروعات المؤسسة، تم مساهمات المؤسسات الأخرى التي تعمل في دعم الفقراء كديوان الزكاة والشركات وبعض المصارف التي تقدم خدمات التمويل الأصغر للفقراء كمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وأخيراً عوائد نشاطات المؤسسة، أما بالنسب لاستخدام تلك الموارد فقد عملت المؤسسة على تمويل المشروعات التي تهدف إلى مساعدة ذوي الدخل المحدود ومصروفات التسيير بالمؤسسة، ومن الوسائل والسياسات التي تنتهجها المؤسسة في آلية تقديم الخدمات التمويلية عمل مشروعات يتم تمويلها بدعم حكومي، العمل من خلال مبدأ الشراكات التمويلية، تحريك الموارد والمدخرات والجهد الشعبي، العمل بنظرية التمويلات الصغيرة في مجال " الادخار، التسليف ، التأمين ، الضمان ، التوسط المالي، إنشاء الجمعيات التطوعية ، تحسين الدخل من خلال الإنتاج، الاهتمام بالأسواق ودراستها والاهتمام بالاستثمار والتدريب.

3-2-2 آلية وفلسفة العمل في المؤسسة:

تتبع المؤسسة في تنفيذ برامجها نهج التنمية من القاعدة إلى القمة وذلك بالتنسيق مع الجات المعنية بوزارة الشئون الاجتماعية وديوان الزكاة والحكم المحلي، من خلال منسقي الخدمة الاجتماعية يتم تحديد الأسر المستهدفة وتحديد المشروعات التي تناسب كل أسرة علي حدا، في هذا الصدد تعتمد المؤسسة علي المشاركة

الشعبية من خلال الجمعيات الائتمانية وذلك لتنمية المجتمعات، أن فلسفة التمويل المتبعة من قبل المؤسسة هو التمويل المتناهي الصغر في المشاريع الفردية والجماعية وتقوم صبغ ا لتمويل المتبعة علي الصيغ الإسلامية مثل المشاركة والمرابحة، وتتلقى المؤسسة التمويل من عدة جهات " وزارة المالية الاتحادية والولائية، ديوان الزكاة ، المشاركة الشعبية، المنظمات الدولية والطوعية". يمكن القول أن المؤسسة عملت أولاً علي الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة وتحليلها ونقلها للمؤسسة، ثانياً ركزت المؤسسة علي تقديم الخدمات الاجتماعية وذلك بتنظيم المجتمع المحلي في شكل تنظيمات تقاعدية حتى يتسنى لها الوصول إلى المجموعات المستهدفة، ثالثاً الحرص علي اشراك الفقراء في اتخاذ القرار وأخيراً التركيز علي تنمية القدرات المؤسسية والإدارية وبما أن التنمية هي واحدة من أهم عناصر التقدم والارتقاء بالشعوب إلى التطور، فيجب اشراك جميع فئات المجتمع الفقير والغني في تحديد احتياجاتهم ووسائل الوصول إليها، فهذا التحديد يكون ملائم لكل فئة من فئات المجتمع، لذلك المشاركة الشعبية ضرورية من ضرورات التنمية، فالتنظيمات القاعدية وغيرها من منظمات المجتمع المحلي تساهم مسامة فعالة في تسهيل الخدمة الائتمانية.

3-2-3 الجهود المشترك بين المؤسسة وجهات أخرى:

قامت المؤسسة خلال السنوا الماضية بتنفيذ مشاريع مشتركة مع جهات أخرى للمساعدة في تقديم الخدمات التمويلية للأسر الفقيرة في ولاية الخرطوم وفيما يلي أهم المشاريع السابقة للمؤسسة:

أولاً : مشروع ود رملي: تم افتتاح هذا المشروع في العام 2000م وهو امتداد جديد للمشروع الزراعي القائم وكان ذلك بتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية والثقافية ممثلة في المؤسسة ووزارة الزراعة والمؤسسة العامة للحفريات حيث بلغ تكلفة المشروع آنذاك حوالي 170 مليون دينار ساهمت فيها كل من وزارة المالية الاتحادية والولائية ووزارة الزراعة وديوان الزكاة في توفير الاعتمادات اللازمة. يهدف المشروع إلى تمليك الأسر أراضي زراعية لكل أسرة 2 فدان ومن ثم رفع المستوى الاقتصادي وزيادة نسبة العمالة المنتجة بالمنطق، لكن حالياً انتهت فترة المشروع.

ثانياً : مشروع الاستخدام الذاتي: قام هذا المشروع في أبريل 1999م كتجربة في مجال استخدام الخريجين، وقد انعقدت لجنة عليا ضمت " المؤسسة – وزارة القوى العاملة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب العمل ولجنة الاختيار للخدمة العامة ، مصر الادخار والتنمية الاجتماعية". ومهمة هذه اللجنة هي التخطيط والمتابعة والتقييم واستقطاب الدعم وإجازة المشروعات، تقوم وزارة المالية الاتحادية والولائية بتمويل المشروع وتقوم المؤسسة بالاشراف الفني والإداري واختيار المستفيدين، أما مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية يقوم بالمعاملات المالية، وكان من نتاج هذا المشروع إنتاج الخضر والفاكهة والأعلاف وتسمين المواشي هذا فيما يخص المجال الزراعي أما في ما يخص المجال الصناعي فكان التركيز على الصناعات الصغيرة مثل مشروع تقطير الزيوت العطرية والطبية وصناعة الطوب الأحمر والمشاغل وعدد من معاهد تدريس الحاسوب حالياً المشروع متوقف لأنتهاء فترته.

ثالثاً : مشروع الأسر المنتجة ببري: تم افتتاح هذا المشروع في مايو 2001م بتكلفة قدرها 63.2 مليون دينار سوداني حيث ساهمت كل من المؤسسة وديوان الزكاة ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعي في تأسيسه، ومن أهدافه أولاً اقامة المعارض بغرض تسويق منتجات الحرف الصغيرة، ثانياً فتح آفاق تسويقية في الإطار العالمي والاقليمي والمحلي،، ثالثاً : إقامة برامج تدريبية لضبط جودة منتجات المشروع " الأسر المنتجة" ، وأخيراً تقديم كافة الاستشارات الفنية والتجارية لتطوير الانتاج والتسويق ولقد تم تسجيل المشروع كشراكة تحت أسم اليد البيضاء لدى مسجل الشركات برأسمال قدره 120 مليون دينار، أيضاً من المشروعات التي قامت بها المؤسسة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية " مشروع الغاز ، مشروعي المستلزمات الكهربائية، مشروع التأمين الصحي ، مشروع العجلات ، مشروع المولدات الكهربائية، مشروع القرى الإنتاجية، مشروع التوثيق، مشروع الأوراق الثبوتية، مشروع المياه ، مشروع غابات الكيروسين"، وما زال المشروع قائم.

3-2-4 التنسيق مع المنظمات الدولية:

عملت المؤسسة علي استقطاب موارد مالية وعون فني وذلك من خلال التعاون مع المنظمات الدولية " كمنظمة الأمم المتحدة ، إيفاد ، أكورد ، أوكسفام" لتمويل بعض المشروعات، من أهم هذه المشروعات:

1. مشروع تدريب المرأة: وهو مشروع مشترك بين المؤسسة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ويهدف إلى تدريب 300 إمرأة في مجال التفصيل والخياطة والتصنيع الغذائي والمصنوعات الجلدية.
2. مشروع الترقي الحضرية: ها مشروع تم تنفيذه من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبمساعدة المؤسسة في اختيار المحليات التي يتم فيها التنفيذ بالولاية، لكن حالياً توقف هذا المشروع.
3. مركز تدريب الكمبيوتر "بشاير" : بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسة قام هذا المشروع بتدريب الشباب من الأسر المنتجة الفقيرة في علوم الكمبيوتر ودورات في مجالات أخرى.

3-2-5 برامج المؤسسة التدريبية:

لقد أولت المؤسسة برامج التدريب أهمية بالغة وذلك لبناء القدرات ورفع المهارات الإدارية والفنية للفئات المستهدفة " الفقراء" من الشباب وأرباب الأسر والنساء والفاقد التربوي حتى يتمكنوا من مزاولة الأنشطة التي تزيد الدخل. استندت المؤسسة في مسيرتها تجاه التدريب علي منهجين الأول منهج تطوير الكفاءات من أجل الاعتماد الذاتي والثاني التدريب من أجل الأنشطة الربحية.[30] لذا قامت المؤسسة بالتدريب في مجالات المستويات الإدارية ، إدارة الإنتاج والتسويق للصناعات الصغيرة، إدارة وتمويل المشروعات الصغيرة، برامج النوع والفقر، برامج التنمية الريفية والزراعية، الصناعات الحرفية ودورات لضباط المشروعات بالتعاون مع بيوت الخبرة.

3-2-6 ربط التمويل الأصغر بالخدمات:

[30] تقرير مؤسسة التنمية الاجتماعية ، 2004، ص 24

قامت مؤسسة التنمية الاجتماعية بتوسيع مجالات التمويل الأصغر وذلك من خلال ربطه بالخدمات الاجتماعية حيث عملت المؤسسة علي إنشاء "21" شبكة مياه بالولاية بتكلفة تجاوزت الـ 350 مليون دينار بالتعاون مع الهيئة العامة لمياه المدن والقطاع الخاص، وقد تم العمل من خلال مقدم تدفعه الجمعية لا يتجاوز الـ 16 ألف دينار ويكن المتبقي علي اقساط شهرية لفترة ستة شهور، ايضاً تم توزيع 25 ألف اسطوانة غاز بملحقاتها، وقد بلغت نسبة الاسترداد 89% خلال الفترة 1998 – 2000م ، وحالياً تقوم المؤسسة بتنفيذ مشروع السكن الشعبي للعاملين بالدولة بضمان المرتب.[31]

ولاهتمام المؤسسة بقطاع التمويل الأصغر وحرصاً منها على ترقي ذلك القطاع قامت المؤسسة بإنشاء برنامج الأمل للتمويل الأصغر، فالمبحث القادم سيتناول البرنامج من حيث النشأة والمشاريع التي استهدفها ومدى نجاح البرنامج في مساعدة ذوي الدخل المحدود.

[31] المؤسسة – مصدر سابق~.

المبحث الثالث

برنامج الأمل للتمويل الأصغر

يتناول هذا المبحث مساهمات برنامج الأمل للتمويل الأصغر في تخفيف الفقر في ولاية الخرطوم من خلال الخلفية التاريخية لنشأة البرنامج وأهدافه والسياسات التي يتبعها البرنامج من خلال موجهاته ومن ثم الانتشار الجغرافي للبرنامج والفئات التي يستهدفها، ثم المشروعات التي يمولها البرنامج وأخيراً المعوقات والمشاكل التي تواجه البرنامج.

3-3-1 برنامج الأمل النشأة والأهداف:

برنامج الأمل هو برنامج متخصص في مجال التمويل الأصغر، وقد بدأ في العام 2006م بعد التصديق للمؤسسة بالعمل كمؤسسة تمويل أصغر لا تقبل الودائع، الهدف من هذا البرنامج هو تقديم التمويل النقدي والعيني للأفراد والمجموعات الأقل دخلاً من الناشطين اقتصادياً بغية تحسين الدخل والمساعدة في مناهضة الفر ومن ثم تحقيق تنمية مستدامة، من موجهات البرنامج العمل وفق أفضل الممارسات والاستفادة من أسباب الفشل والنجاح، استهداف المشروعات الصغيرة لصغار المنتجين ومحدودي الدخل الناشطين اقتصادياً، تحريك الموارد والمدخرات من خلال الادخار الاجباري، تحقيق الاستدامة المالية دون الاعتماد على المانح، تحفيز العملاء الجادين في تنفيذ مشروعاتهم والأولوية للمشروعات القائمة والمشروعات الجديدة بحيث لا تتعدى نسبة تمويلها ال 10% من المحفظة وذلك لتقليل المخاطر.[32]

3-3-2 سياسات وموجهات البرنامج:

من سياسات البرنامج تحقيق الاستدامة المالية والتنظيمية ومن ثم تحقيق الانتشار ورفع كفاءة العمل الميداني، أيضاً سعت هذه السياسات إلى تقليل المخاطر، يتبع البرنامج سياسات تمويلية مبنية على الدراسات الميدانية الواقعية ومأخوذة من واقع الفقراء النشطين اقتصادياً وذوي الدخل المحدود ومن مبادئ البرنامج العمل وفق

[32] محمد أحمد صالح عجب الدور - دور مؤسسة التنمية الاجتماعية في محاربة الفقر في ولاية الخرطوم 2003م مصدر سابق.

الصيغ الاسلامية، تتمثل نوع الأنشطة التي يمولها البرنامج في " خدمي ، تجاري، انتاجي ، صناعي، زراعي" يستهدف البرنامج فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود وخصوصاً الذي لديهم مشاريع قائمة.[33]

3-3-3 الانتشار الجغرافي للبرنامج:

يتم تقديم خدمات برنامج الأمل للتمويل الأصغر بالمناطق الحضرية والريفية بولاية الخرطوم وأطرافها من خلال ثلاث وحدات متحركة وحدة التمويل الأولي بالخرطوم، وحدة التمويل الثانية بالخرطوم بحري وحدة التمويل الثالثة بأمدرمان وتخدم هذه المواقع محليات ولاية الخرطوم السبع " أم درمان – أمبدة – كرري – بحري – شرق النيل – الخرطوم – جبل أولياء"، كما يقدم البرنامج خدماته المالية للمناطق الطرفية من خلال الوحدات المتحركة ونقاط البيع بهدف توصيل الخدمة للفقراء بمناطقهم، الترويج لثقافة التمويل الأصغر والاسترداد، تخفيف المعاناة لطالب الخدمة التمويلية، تفعيل الادخار والصيرفة المجتمعية، الاستعلام عن العميل، تحقيق مقصد الانتشار للبرنامج مبادئ أساسية يتبعها في مسيرة عمله منها اتباع سياسات تمويلية ترتكز علي دراسات ميدانية وواقعية وملبية لرغبات العملاء وهي:

1. التركيز علي الفقراء النشطين اقتصادياً وصغار المنتجين.
2. العمل وفق الصيغ المالية الإسلامية التي تلائم عمل التمويل الأصغر.
3. إدماج النوع في أنشطة التمويلات الصغيرة وذلك بتحليل الأدوار الاقتصادية المختلفة التي يلعبها الرجال النساء.
4. العمل وفق أسس اقتصادية ومالية تجارية.
5. تمويل قطاعات مختلفة " خدمي ، تجاري ، انتاجي ، صناعي ، زراعي".
6. استخدام الحاسب الآلي لقياس المؤشرات وعمل التقارير ومتابعة تواريخ السداد.
7. تبسيط الاجراءات وتقصير الفترة الزمنية لتنفيذ منح التمويل.
8. الاحتفاظ بالمظهر البسيط، وكسر الحاجز النفسي.
9. التفويض لاتخاذ القرار.

[33] المؤسسة – مصدر سابق.

10. توصيل الخدمة.
11. تطبيق أساليب الضمان المقدر عليها.
12. اشراك العملاء في كل مراحل العمل من تخطيط ومتابعة وتنفيذ.
13. الاهتمام بدراسات الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر.

3-3-4 الأنشطة والمشروعات التي يمولها البرنامج:

يقوم البرنامج بتمويل أنشطة تجارية بسيطة، تمويل أنشطة خدمية، تمويل أنشطة استهلاكية ذات مردود اقتصادي، سلفيات لدفع رسوم دراسية، تمويل لصيانة عربات وركشات والأنشطة الصناعية، دفع رسوم تأمين وترخيص، صيانة وتحسين منازل وتمويلات موسمية بحسب الاحتياج:

مقارنة بين موقف مشروعات المؤسسة سابقاً وحالياً :

السنة	عدد المشروعات المنفذة	عدد المستفيدين	التكلفة الكلية
1999	122	213	639
2000	270	393	117.7

المصدر: مؤسسة التنمية الاجتماعية:

السنة	عدد المشروعات المنفذة	عدد المستفيدين	التكلفة الكلية
2007	1699	1699	1.105.410
2008	8787	8787	9.607.000

المصدر: مؤسسة التنمية الاجتماعية:

إذا عقدنا مقارنة بين الأعوام السابقة 1999 – 2000م والأعوام 2007 – 2008م نجد أن عدد المشروعات في تزايد مستمر وهذا يدل فعلاً على جدية ونجاح المؤسسة في عملية التمويل الأصغر تجاه الفئات المستهدفة.

3-3-5 مجهودات البرنامج خلال الفترة 2006 – 2008م.

جدول رقم 11 يوضح ملخص أداء البرنامج في الفترة من 2006 – 2008م.

الرقم	البيان	2006	2007	2008
1.	عدد القروض الموزعة	650	1814	8858
2.	إجمالي الزبائن النشطين	439	1814	8858
3.	المحفظ النشطة	191.06	989.924	9.604.540
4.	رصيد القروض المصدرة	483.32	1.379.985	9.604.540
5.	متوسط حجم القروض النشطة	300	500	1000-900
6.	كمية المدخرات	19.91	544.20	0
7.	عدد الموظفين الميدانيين	1	10	22
8.	المقترضين النشطين	46	181	402
9.	عدد مرات الاقتراض	2	2	1.5
10.	نسبة الاسترداد	%86	%98	%97
11.	المحفظة في خطر	%7.8	%2	%3

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة التمويل الأصغر.

الجدول أعلاه يوضح تدرج البرنامج في نجاح عام بعد عام إلى أن وصلت نسبة الاسترداد 97% في العام 2008م.

3-3-6 المشاكل والمعوقات التي تواجه البرنامج:

رغم النجاح الذي حققته مؤسسة التنمية في مجال التمويل الأصغر من خلال تمويل مختلف القطاعات من تجارية وخدمية واستهلاكية إلا أنها تعاني من بعض المشاكل والمعوقات والتي من أهمها عدم توفر الموارد المالية الكافية للمؤسسة، غياب التمويل الحكومي، تباين مفهوم التنمية الاجتماعية بين الجهات المستفيدة والمانحة، عدم التنسيق بين المؤسسة ومؤسسات التمويل الأصغر، عدم استقرار السكان أدى إلى عدم انشار مفهوم ثقافة التمويل الأصغر، عدم تطيق السياسات الكاملة للتمويل الأصغر، وعدم تغطية التمويل الأصغر لتكلف التمويل.[34].

3-3-7: **الحلول**:

[34] المؤسسة – المصدر السابق.

1. تسعى المؤسسة على اصدار دليل التشغيل علي محاور عملية وأن تكون شبكة التمويل الأصغر على مستوى الولاية.
2. انشاء ادارة متخصصة للتمويل الأصغر والصغير.
3. العمل علي الأسس التجارية لتحقيق الاستمرارية.
4. الاهتمام بضبة الربحية ذا العائد الانتاجي وربطها بالتسليف والادخار.
5. الجودة الشاملة للمنتاجات.
6. جذب الموارد الأجنبية والمحلية.

يمكن القول ان مؤسسة التنمية الاجتماعية قد نجحت في تقديم التمويل الصغير لذوي الدخل المحدود من مستهدفيها بمحليتي الخرطوم وبحري عبر برنامج الأمل للتمويل الأصغر، يتناول الفصل القادم عرض وتحليل الاستبيان الذي قدمه الباحث للفئات المستهدفة من محدودي الدخل بمحليتي الخرطوم وبحري.

الفصل الرابع

عرض وتحليل نتائج الاستبيان

يركز هذا الفصل علي تقويم أداء المشاريع الفردية وفقاً لنتائج الاستبيان المستخدم لاستقصاء أداء المستفيدين من المشروعات الفردية حول دور مؤسسة التنمية الاجتماعية في تمويل المشاريع الفردية وأثرها في تحسين مستوى الدخل المعيشية.

1- السمات الديمغرافية لعينة الاستبيان:

تتكون العينة من 103 فرد تم اختيارهم عشوائياً من محلية بحري، وفيما يلي عرض السمات الديمغرافية لعينة الاستبيان:

أولاً: النوع:

جدول رقم 13 يوضح نوع المستهدفين

	Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	65 38 103	63.1 36.9 100.0	63.1 36.9 100.0	63.1 100.0

المصدر: الاستبيان 2009م.

توزع المشاركين في الإجابة على الاستبيان من حيث النوع إلى 63% من الذكور و 37% من الإناث مما يدل على أن نسبة مشاركة الرجال ارتفعت وأصبحت أكبر من نسبة النساء مع العلم أن المؤسسة في بداية عملها كانت تستقطب النساء الأرامل والمطلقات أكثر من الرجال وذلك لأنهن الأكثر جدية في الالتزام وهذا إن دل ذلك فإنما يدل علي جدية المؤسسة في تمويل المشاريع التنموية التي تساعد في زيادة الدخل ورفع المستوى المعيشي للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود من فئات المجتمع المختلفة.

الشكل 4-1

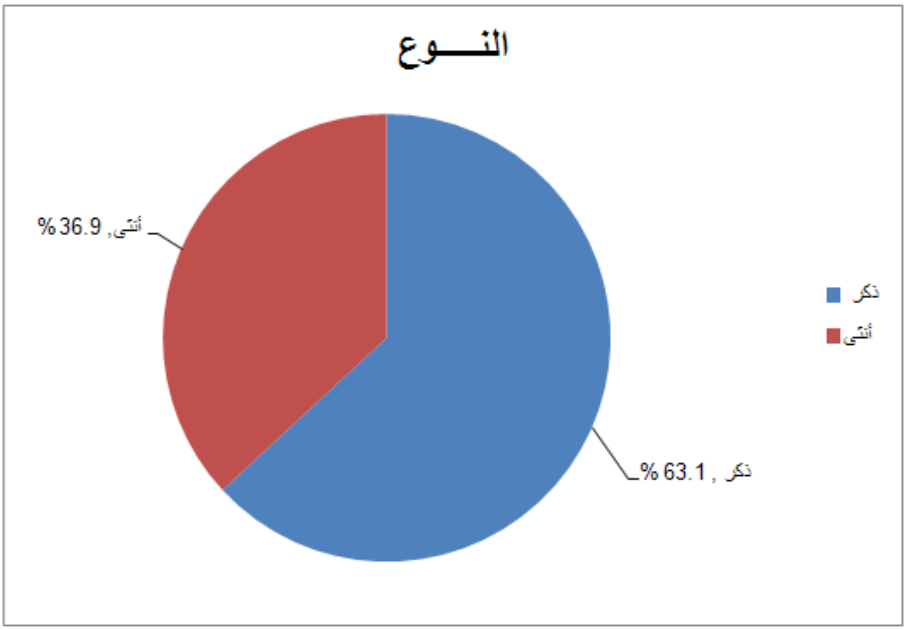

ثانيا: العمر:

جدول رقم 14 يوضح أعمار المستهدفين

العمر

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	20-30	39	37.9	37.9	37.9
	31-41	35	34.0	34.0	71.8
	41-50	17	16.5	16.5	88.3
	أكثر من 50	12	11.7	11.7	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: الاستبيان 2009م.

تراوحت أعمار أغلب الذين شاركوا ي الاجابة على الاستبيان بين 20 الى أكثر من 50 عاماً حيث بلغت نسبة الذين تقع أعمارهم بين 20 ألى 30 عاماً بنسبة 38% والأعمار من 31 الى 41 عاماً بنسبة 34% وأكثر من 41 عاماً بنسبة 28%، فمن الملاحظ مثيل كل الفئات العمرية في المشاركة، أنظر الشكل 4-2.

الشكل 4-2

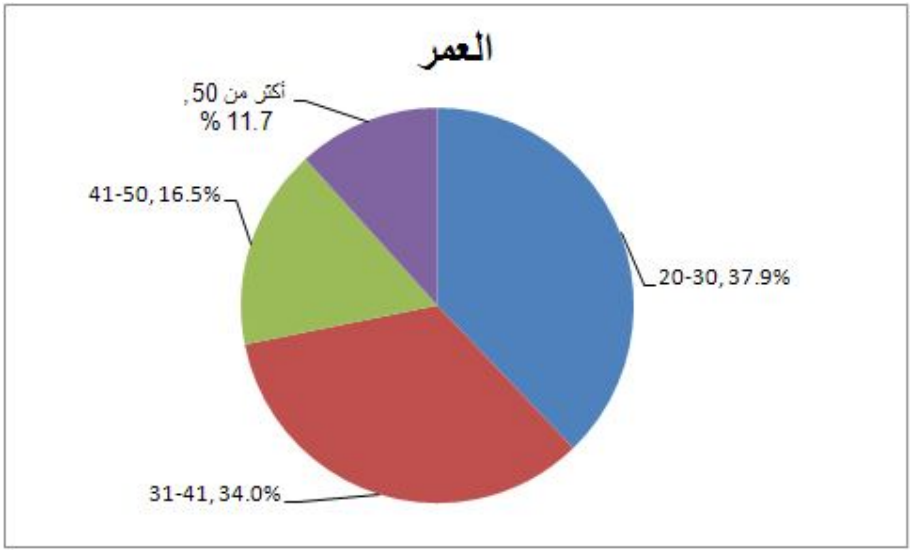

ثالثاً: التعليم

الجدول رقم 15 يوضح المستوى التعليمي للمستهدفين

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	أمي	3	2.9	2.9	2.9
	أبتدائي	7	6.8	6.8	9.7
	ثانوي	38	36.9	36.9	46.6
	جامعي	41	39.8	39.8	86.4
	فوق الجامعي	14	13.6	13.6	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: الاستبيان 2009م

يتبين من الجدول أعلاه أن الجامعيين مثلوا أكبر نسب من جملة المستفيدين حيث بلغت 53% بينما بلغت نسبة الثانويين 37% وقد مثل الابتدائي نسبة 7% الأميين بلغت نسبتهم 3% مما يدل علي أن مشاريع المؤسسة تطورت وأصبحت تناسب حتى الفئات التي لها نصيب أكبر في التعليم وأيضاً يدل علي أن الفئات المستهدفة أصبحت لديها الرغبة في أكمال تعليمها من أميين الى فوق الجامعيين وهذا يعتبر تطور كبير في مال استخدام خدمات التمويل الأصغر التي تقدمها مؤسسة التنمية السودانية على ذوي الدخل الحدود، أنظر الشكل 4-3.

الشكل 4-3

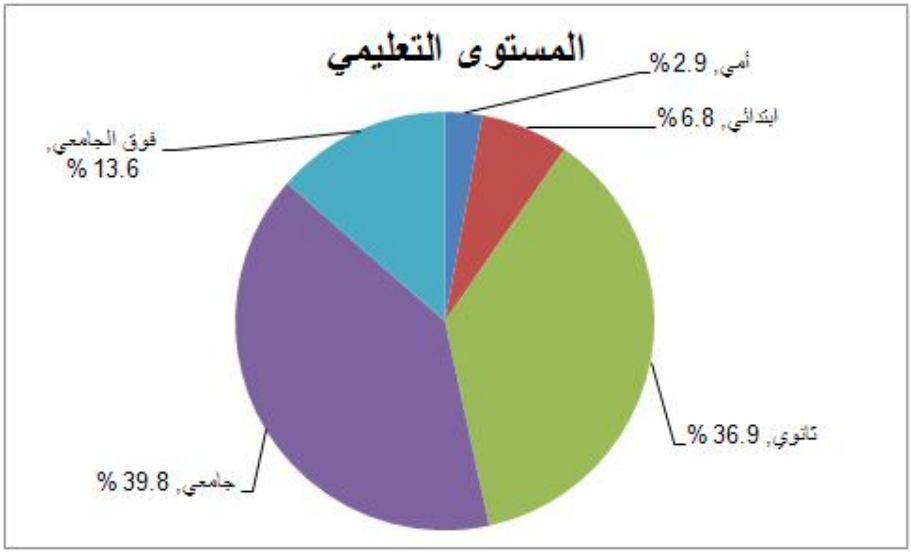

رابعاً: مكان السكن

جدول رقم 16 يوضح مكان سكن المستهدفين

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	الخرطوم	64	52.4	52.4	52.4
	بحري	49	47.6	47.6	100.0
	Total	103	00.0	00.0	

المصدر: استبيان 2009

وقع اختيار الباحث علي محافظتي بحري والخرطوم لأجراء الاستبيان حيث تمثل محافظة الخرطوم المنطقة الحصرية بنسبة بلغت 53% من جملة الذين أجابوا على الاستبيان المقدم وفي محافظة بحري تمركزت العينة في المنطقة الريفية الشمالية "الدروشاب" بنسبة بلغت 47% ، أنظر الشكل 4-4

الشكل 4-4

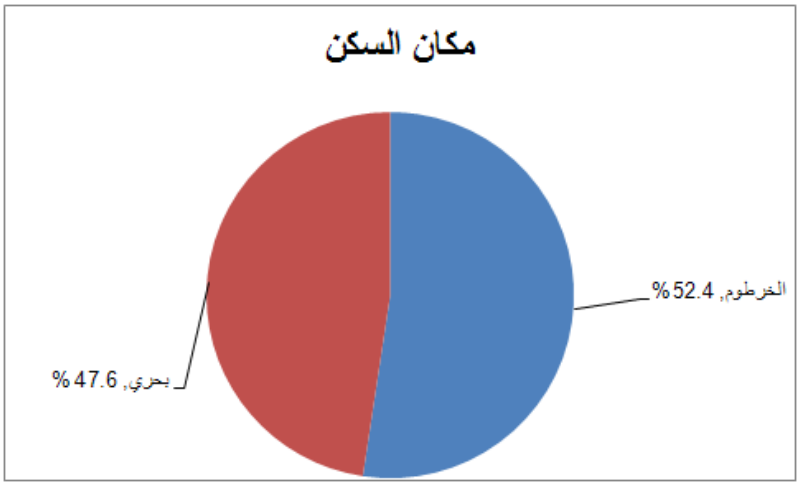

4-2 عرض نتائج الاستبيان:

فيما يلي نستعرض نتائج الاستبيان الموجه الى المستفيدين من المشاريع الفردية التي تم تمويلها بواسطة مؤسسة التنمية الاجتماعية بمحليتي بحري والخرطوم.

الحالة الاجتماعية:

جدول رقم 17 يوضح الحالة الاجتماعية للمستهدفين

الحالة الاجتماعية

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	متزوج	64	62.1	62.1	62.1
	عازب	33	32.0	32.0	94.2
	مطلق	3	2.9	2.9	97.1
	أرمل	3	2.9	2.9	100.0
	total	103	100.0	100.0	

المصدر: استبيان 2009م

الحالة الاجتماعية للمستهدفين كما يتضح من الجدول رقم 4-5 أن 62% منهم متزوجين والعازبين يمثلون نسبة 32% بينما يمثل المطلقون والأرامل نسبة 6%، أنظر الشكل 4-5.

الشكل 4-5

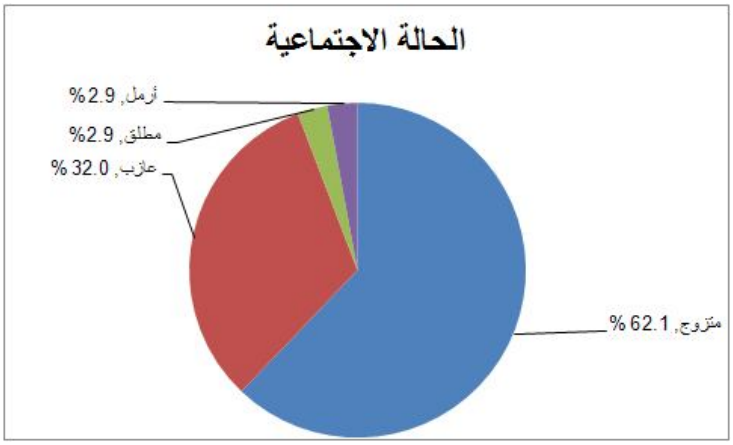

نوع السكن:

جدول رقم 18 يوضح نوع سكن المستهدفين

نوع السكن

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	ملك	67	66.0	65.0	65.0
	ايجار	29	28.2	28.2	93.2
	أخرى	7	6.8	6.8	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: الاستبيان 2009م

تبين أن 65% من المستفيدين يقطنون في منازل ملك أما الذين يقطنون في منازل بالايجار بلغت نسبتهم 28% بينما بلغت نسبة الذين يقطنون في منازل بطرق أخرى7% وهي أما تكون شكل هبة أو حراسة أو غيرها، أنظر الشكل 4-6.

الشكل رقم 4-7

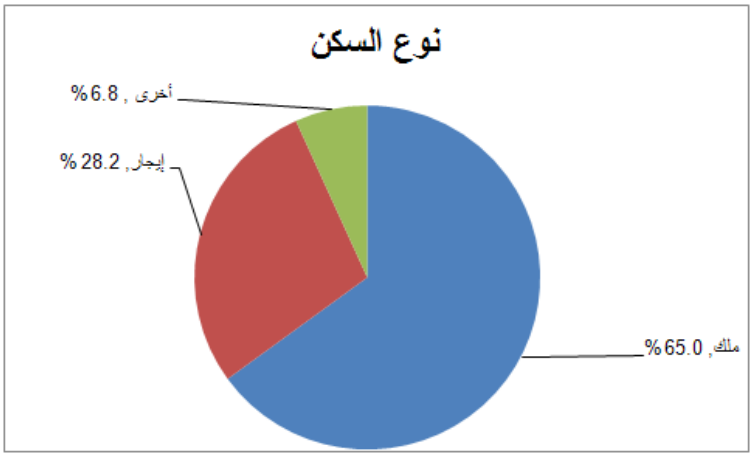

طريقة التمويل:

جدول رقم 19 يوضح طريقة التمويل

طريقة التمويل

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	فردي	100	97.1	97.1	97.1
	جماعي	3	2.9	2.9	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: استبيان 2009

اختيار الباحث التمويل الفردي حيث بلغت نسبة المستفيدين من التمويل الفردي بالعينة المختارة 97% بينما بلغت نسبة المستفيدين من التمويل الجماعي من نفس العينة نسبة 3%، فقد ركز الباحث علي التمويل الفردي باعتباره الوسيلة الأسرع في معرفة مدى تأثير مؤسسة التنمية الاجتماعية على الأفراد من حيث زيادة الدخل ورفع المستوى المعيشي لهم، أنظر الشكل 4-7

الشكل 4-7

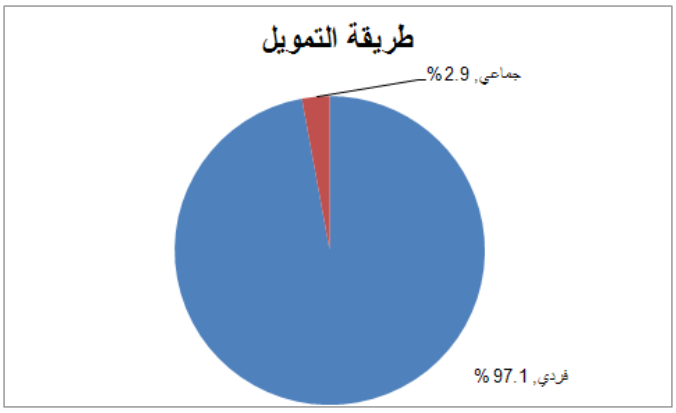

نوع التمويل:

جدول رقم 20 يوضح نوع التمويل الممنوح

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	نقدي	70	68.0	68.0	68.0
	عيني	33	32.0	32.0	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: الاستبيان 2009م

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة الذين استفادوا من التمويل النقدي بلغت 68% بينما بلغت نسبة الذين استفادوا من التمويل العيني حسب العينة المختارة 32%، فاغلب المستهدفين فضلوا التمويل النقدي مما يدل علي أن التمويل العيني لا يلبي كل خيارات المستفيدين وهو مقيد، مما يتطلب دراسة وافية لاحتياجات السوق، أنظر الشكل 4-8

الشكل 4-8

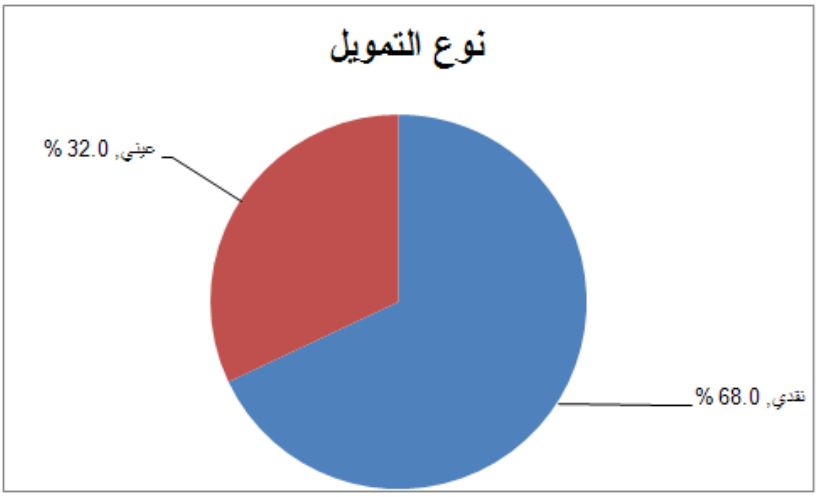

مبلغ التمويل:

جدول رقم 21 يوضح المبلغ النقدي المستلم

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	2-5 مليون	65	63.1	63.1	63.1
	6-9 مليون	5	4.9	4.9	68.0
	لا ينطبق	33	32.0	32.0	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: استبيان: 2009

تبين من الجدول 4-9 أن 63% من المستفيدين كان مبلغ التمويل النقدي المقدم لهم يتراوح بين 2 مليون الى 5 مليون و5% منهم تراوح مبلغ التمويل المقدم لهم بين 6 – 9 مليون بينما 32% منهم اتجهوا الى التمويل العيني.

يتضح من ذلك أن التمويل المقدم هو تمويل مقدم لتمويل مشاريع صغيرة ويظهر ذلك في صغر حجم المبالغ المقدمة للمستفيدين، أنظر الشكل 4-9.

الشكل 4-9

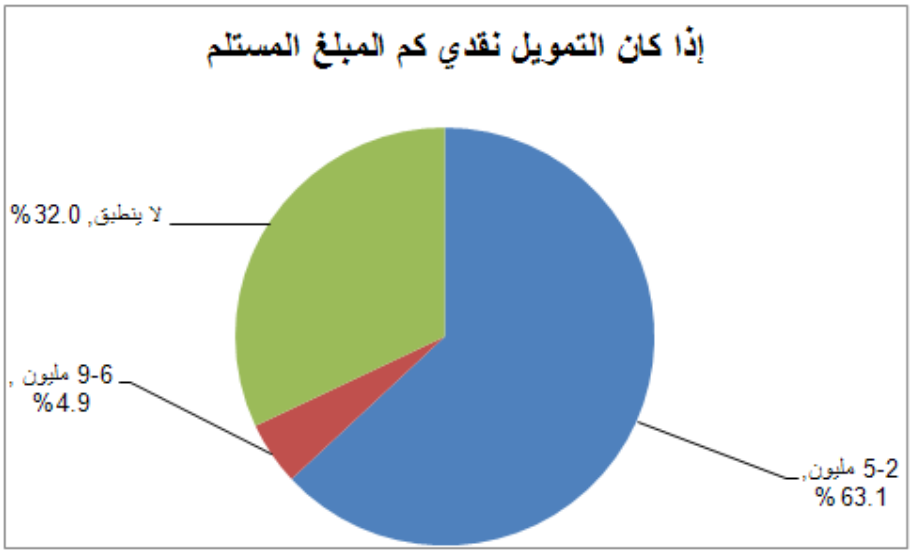

نوع التمويل العيني:

جدول رقم 22 يوضح نوع التمويل العيني

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	جولات فحم	1	1.0	1.0	1.0
	ثلاجة	5	4.9	4.9	5.8
	كروت شحن	4	3.9	3.9	9.7
	لا تنطبق	70	68.0	68.0	77.7
	مواد بناء	4	3.9	3.9	81.6
	أدوات كهربية	2	1.9	1.9	83.5
	اسبيرات عربية	2	1.9	1.9	85.4
	مواد تموينية	5	4.9	4.9	90.3
	طاحونة	1	1.0	1.0	91.3
	أحذية	1	1.0	1.0	92.2
	ركشة	1	1.0	1.0	93.2
	أجهزة كمبيوتر	1	1.0	1.0	94.2
	أواني منزلية	2	1.9	1.9	96.1
	أفراح مناسبات	1	1.0	1.0	97.1
	مواد تنجيد	1	1.0	1.0	98.0
	كريمات وعطور	1	1.0	1.0	99.0
	موبايلات	1	1.0	1.0	100.0
		103	100.0	100.0	

المصدر: الأستبيان 2009م.

نبين من الجدول أعلاه أن التمويل العيني ركز عليها المشاريع التي في الغالب لا تجذب كثير من العملاء " حيث مثل التمويل النقدي النسبة الأكبر 68%" أما التمويل العيني تمثل في " الثلاجات ، جوالات فحم، أدوات كهرباء، مواد بناء، أسبيرات عربات، مواد تموينية، طاحونة ، أحذية ، ركشة، أجهزة كمبيوتر ، أواني منزلية، مواد تنجيد ، كريمات وعطور، موبايلات" أنظر الشكل 4-10

الشكل رقم 4-10

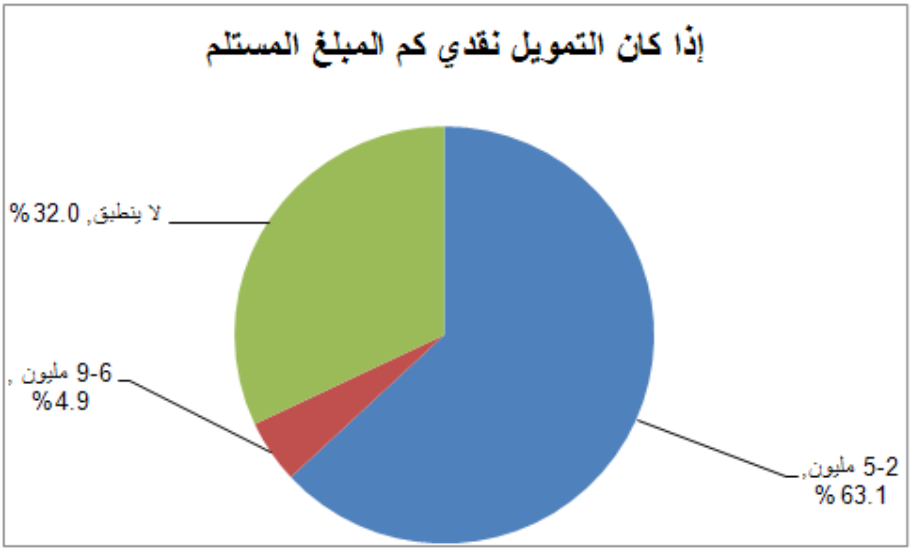

مصدر الدخل قبل التمويل:

جدول رقم 23 يوضح عدد الذين لديهم مصدر الدخل قبل التمويل

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	نعم	85	82.5	82.5	82.5
	لا	18	17.5	17.5	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: الاستبيان 2009م

تبين من الجدول أن 82% أن الذين أجابوا علي الاستبيان أن لديهم مصدر دخل قبل التمويل ولكنه محدود أما 18% منهم ليس لديهم مصدر دخل قبل التمويل.

أنظر الشكل رقم 4-11

الشكل 4-11

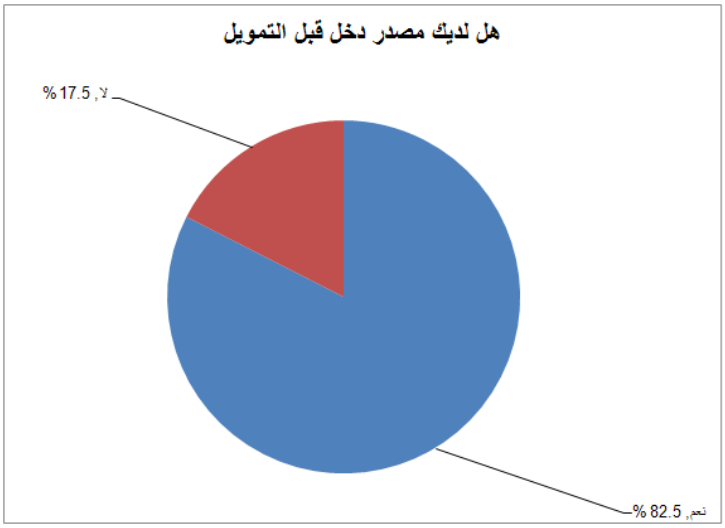

مصدر الدخل قبل التمويل:

جدول 24 يوضح مصدر الدخل قبل التمويل

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	زراعة	2	1.9	1.9	1.9
	تجارة	41	39.8	39.8	41.7
	أعمال يدوية	11	10.7	10.7	52.4
	وظيفة	26	25.2	25.2	77.7
	أخرى حدد	2	1.4	1.4	41.2
	لا ينطبق	15	17.5	17.5	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: استبيان 2009م

تبين من الجدول أعلاه أن مصادر الدخل قبل التمويل تمثلت في الأتي:

الذين يعملون بالقطاع الزراعي من جملة المستفيدين بلغت نسبتهم 2% والذي يعملون بالقطاع التجاري بلغت نسبتهم 405 بينما بلغت نسبة الذين يعملون بالأعمال اليدوية والقطاع الوظيفي 36% أما الأخرى بنسبة 5% مقابل 32% لي لديهم مصدر دخل قبل التمويل، أنظر الشكل 4-12

الشكل 4-12

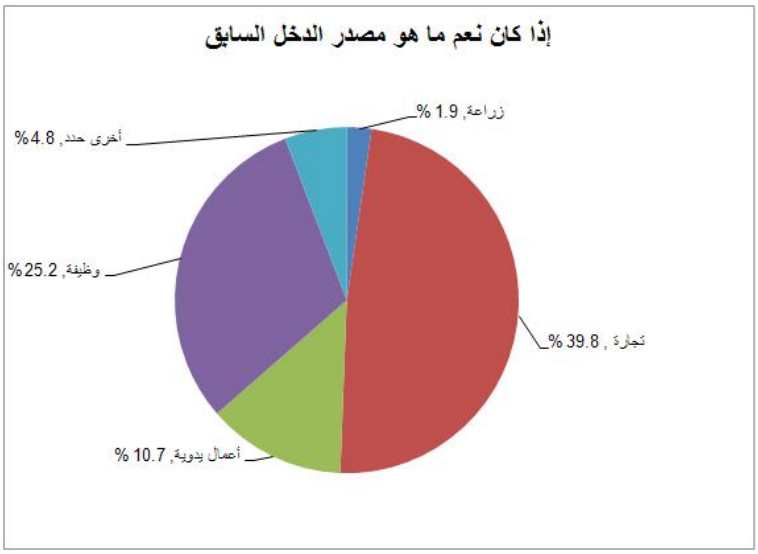

مصدر الدخل قبل التمويل:

جدول 25 يوضح مستوى الدخل قبل التمويل

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	متوسط	61	59.2	59.2	59.2
	ضعيف	42	40.8	40.8	100.0
	total	103	100.0	100.0	

المصدر: استبيان 2009

يتضح من الجدول رقم 4-13 أن 59% من جملة المستفيدين "فردي" مستوى دخلهم قبل التمويل كان متوسط 41% كان مستوى دخلهم ضعيف فردي، أنظر الشكل 4-13.

الشكل 4-13

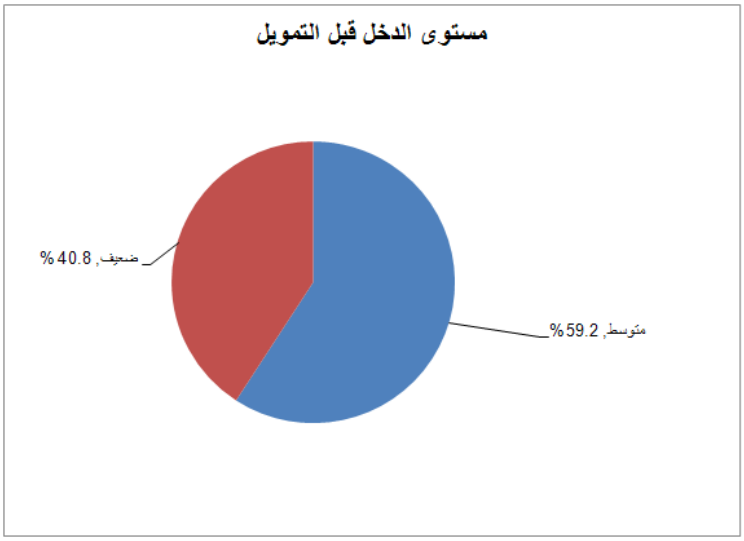

مستوى الدخل قبل التمويل:

جدول 26 يوضح مستوى الدخل قبل التمويل

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	عالي	16	15.5	15.5	15.5
	متوسط	85	62.5	62.5	98.1
	ضعيف	2	1.9	1.9	100.0
	total	100.0	100.0	100.0	

المصدر: استبيان 2009

يتضح من الجدول أعلاه أن هنالك تحسن كبير في مستوى الدخل بعد التمويل حيث بلغت نسبة الذين أصبح مستوى دخلهم متوسط من جملة المستفيدين 82% مقارنة بالنسبة قبل التمويل والتي كان 59% بينما بلغت نسبة الذين أصبح مستو دخلهم عالي 15% قبل التمويل لا توجد ثم نسبة 2% للذين أصبح مستوى دخلهم ضعيف مقارنة بالنسبة قبل التمويل 41%، أنظر الشكل 4-14

الشكل 4-14

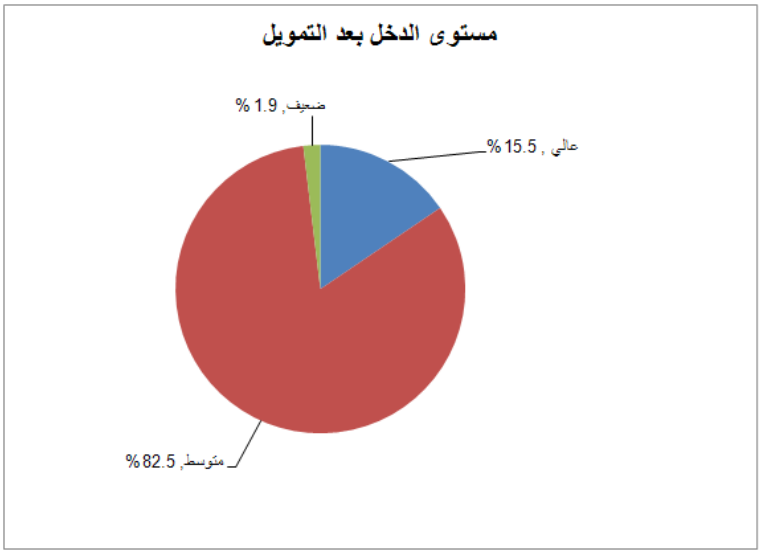

مستوى الدخل بعد التمويل:

جدول 27 يوضح مستوى الدخل بعد التمويل

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	الأكل والشرب	44	2.7	2.7	42.7
	الصحة والتعليم	28	27.2	27.2	69.9
	صيانة وشراء أساس	10	18.4	18.4	88.3
	ادخار	12	11.7	11.7	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: استبيان 2009

يتبين من الجدول 4-15 أن 42% من جملة المستفيدين يستخدمون العائد من التمويل في الأكل والشرب بينما 27% يستخدمونه في الصحة والتعليم أما 18% يستخدمونه في صيانة وشراء أساس ولكن 11% يدخرونه. يتضح من ذلك أن المستفيدين قد استطاعوا توفير احتياجاتهم الأساسية من أكل وشرب وصحة وتعليم بل ذهبوا لأبعد من ذلك حيث أصبحوا يميلون إلى الإدخار، أنظر الشكل 4-15

الشكل 4-15

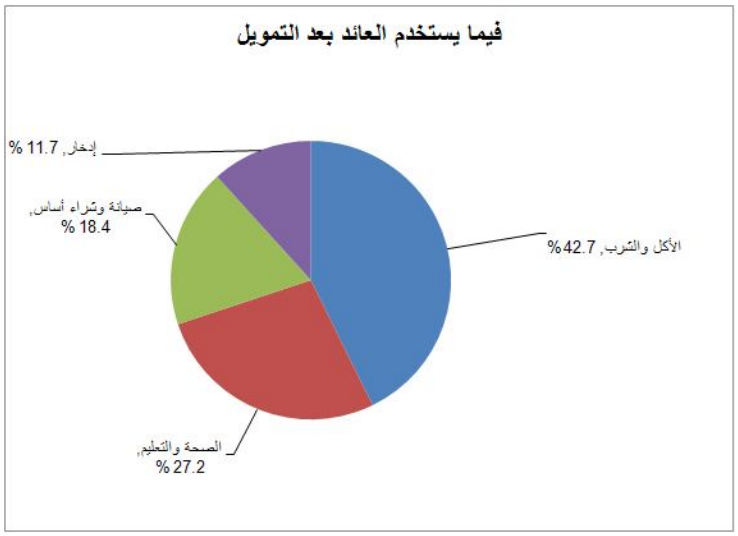

الحالة الراهنة للمشروع

جدول 28 يوضح الحالة الراهنة بعد التمويل

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	جيد	45	43.7	43.7	43.7
	متوسط	5	4.9	4.9	48.5
	مستمر	49	47.6	47.6	96.1
	ملك تام	4	3.9	3.9	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: استبيان 2009

تين من اجابة 48% من المستفيدين "فردي" أن مشاريعهم مستمرة و43% منهم مشاريعهم جيدة بينما أفاد 5% منهم مشاريعهم متوقفة و4% منهم أمتلكوا المشاريع أنظر الشكل 4-16.

الشكل 4-16

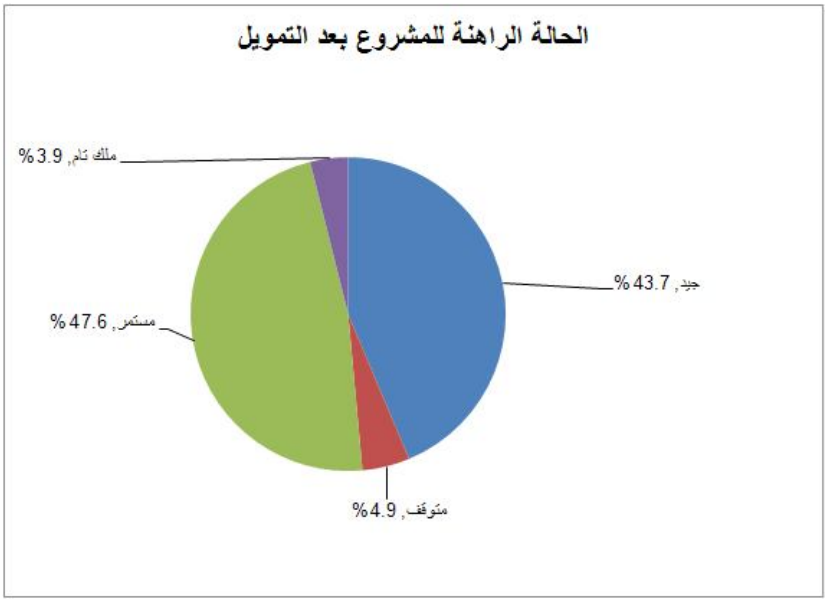

دفع الأقساط

جدول 29 يوضح دفع الأقساط

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	نعم	101	98.1	98.1	98.1
	لا	2	1.9	1.9	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: استبيان 2009

جدول 30 يوضح أسباب عدم دفع الأقساط

اذا كانت الاجابة بلا أذكر الأسباب

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	لا ينطبق	101	98.1	98.1	98.1
	لم أتعامل بالأقساط	2	1.9	1.9	100.0
		103	100.0	100.0	

المصدر: استبيان 2009

من الجدول 4-17 و 4-18 يتبين أن 98% من جملة المستفيدين يدفعون أقساط و2% منهم لا يدفعون أقساط أنظر الأشكال 4-17 و 4-18 ،

الشكل (4 – 17)

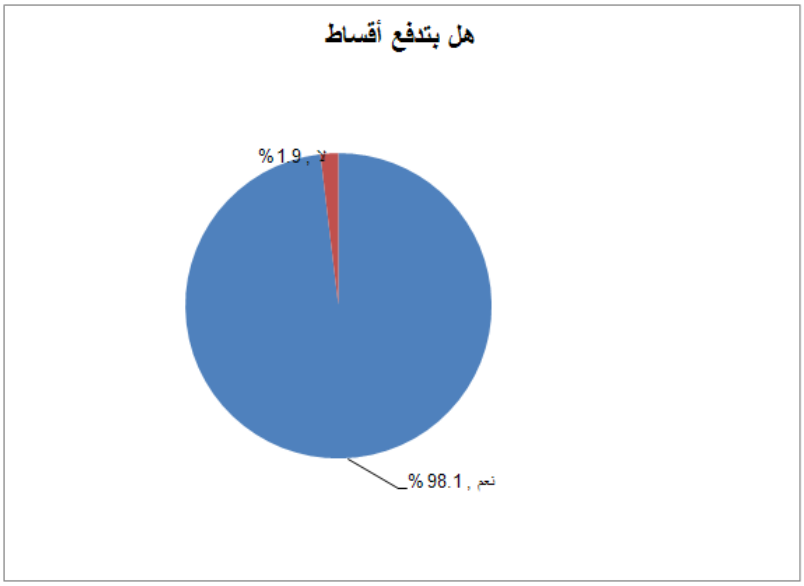

جدول 31 يوضح امكانية دفع الأقساط

اذا كانت الاجابة بنعم وضح كيف تدفع

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	غير متوقع	7	6.8	6.8	6.8
	شهري	94	91.3	91.3	98.1
	كل سنة شهري	1	1.0	1.0	99.0
	أخرى	1	1.0	1.0	100.0
	Total	103	100.0	100.0	

المصدر: استبيان 2009

الجدول رقم 4-19 يوضح أن 91% يدفعون شهرية و6% منهم لم يوضحوا الطريقة التي يدفعون بها الاقساط أما 1% يدفعون كل ستة أشهر بينما هنالك نسبة 1% أخرى الشكل 4-19

الشكل 4-18

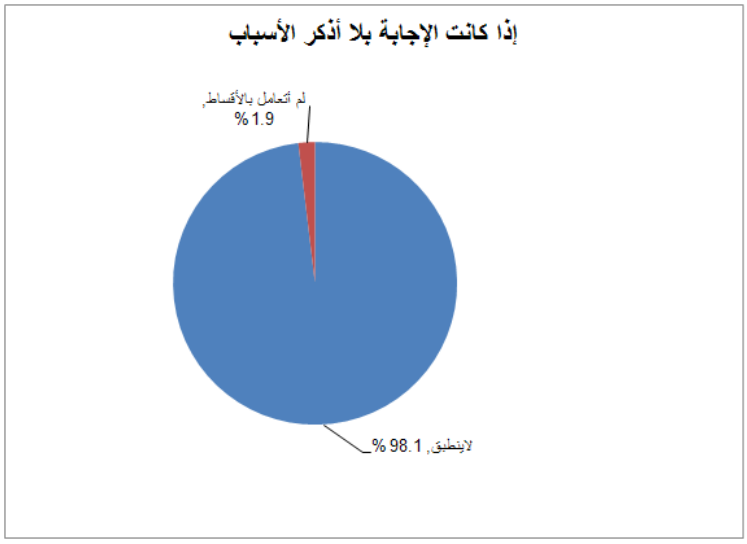

شكل رقم 4-19

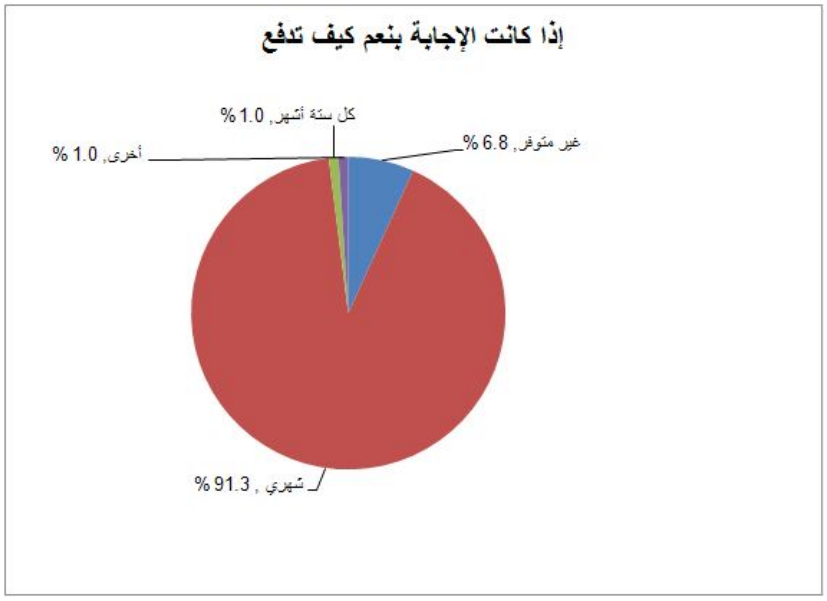

المعوقات التي واجهت المشروع:

جدول 32 يوضح المعوقات التي واجهت المشروع

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	غير متوفر	58	54.4	54.4	54.4
	لا توجد	28	26.9	26.9	91.3
	الضمان	2	1.9	1.9	93.2
	من جهة العمل نقص الشهادات	1	1.0	1.0	94.2
	نقص الشهادات	1	1.0	1.0	95.1
	شروط البرنامج	1	1.0	1.0	96.1
	عدم الالتزام بدفع الأقساط	1	1.0	1.0	97.1
	قلة التمويل	2	1.9	1.9	99.0
	فترة الزمن	1	1.0	1.0	100.0
	النسبة والهامش الجديد	103	100.0	100.0	
	total				

المصدر: استبيان 2009

من الجدول 4-20 نلاحظ أن 44% أوضحوا المعوقات التي تواجههم مقابل 56% لم يذكروا هذه المعوقات، من خلال النسبة 44% أن 37% لم يتعرضوا الى أي معوقات بينما 4% وقد انحصرت معوقاتهم في الاتي: أنظر الشكل 4-20

- الضمان أحياناً لا يتوفر.
- من جهة العميل نقص الشهادات والاقتناع بشروط البرنامج مع عدم الالتزام بدفع الأقساط.
- صغر حجم مبلغ التمويل.
- الفترة الزمنية لتسديد الأقساط بسيطة.
- النسبة والهامش الجديد أكبر.

الشكل 4-20

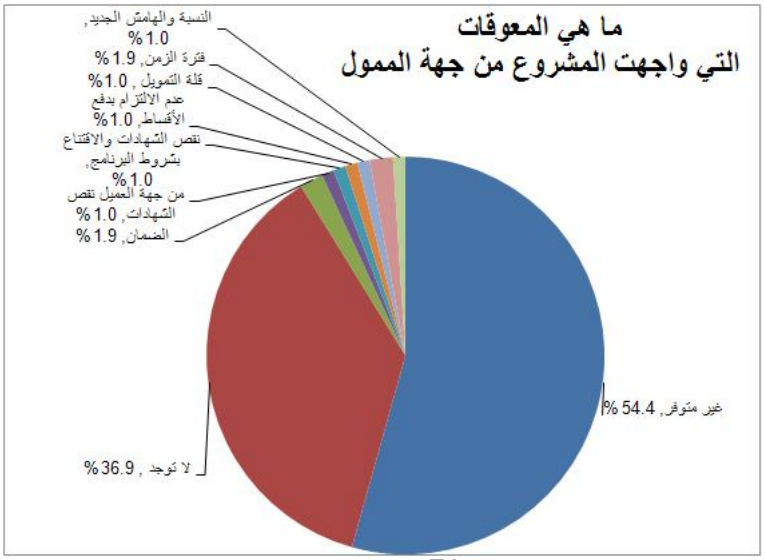

تحسن في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ومستوى الدخل المعيشي:

جدول رقم 33 يوضح مدى تحسن الأحوال بعد المشروع

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative percent
Valid	الاقتصادية	25	24.3	24.3	24.3
	الحالة الاجتماعية	8	7.8	7.8	32.0
	مستوى المعيشة	39	37.9	37.9	69.9
	الدخل	26	25.2	25.2	95.1
	أخرى	5	4.9	4.9	100.0
	total	103	100.0	100.0	

من الجدول رقم 4-21 تبين أن نسب 38% من جملة المستفيدين أوضحوا بأن مستوى دخلهم المعيشي قد تحسن من خلال التمويل المقدم من الممول وأن 25% قد تحسن دخلهم بينما بلغت نسبة الذين تحسنت أحوالهم الاقتصادية 24% أما 7% قد تحسنت أحوالهم الاجتماعية فقط و5% أخرى. أنظر الشكل 4-21.

الشكل 4-21

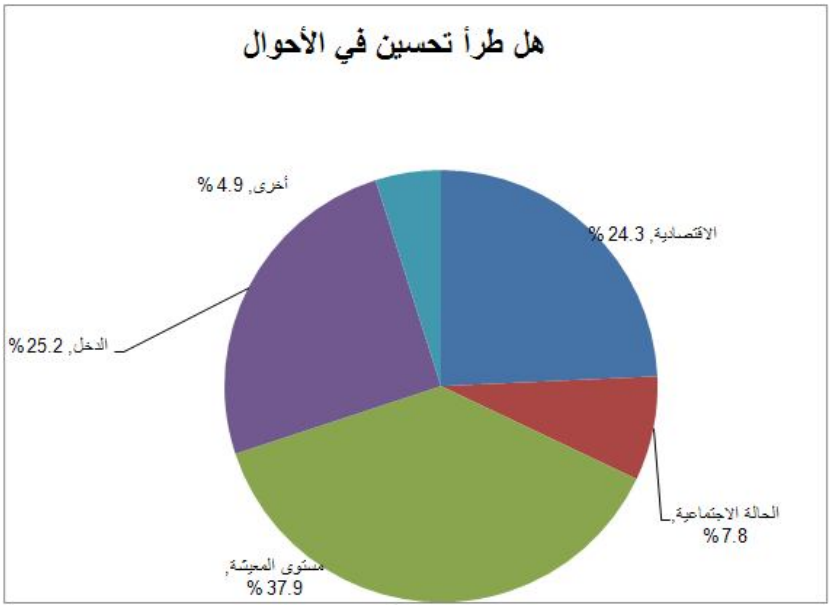

4-3 اختيار الفرضيات:

قام البحث على عدة فرضيات منها أن التمويل الأصغر الذي تقدمه مؤسسة التنمية الاجتماعية أدى إلى ارتفاع الميل الحدي لاستهلاك الفرد، التمويل الأصغر ذو أثر ايجابي على محدودي الدخل، التمويل الأصغر استهدف محدودي الدخل.

الفرضية الأولى:

إن التمويل الأصغر يقدم خدمات تمويلية ذات أثر ايجابي علي محدودي الدخل من الفقراء ومن خلال استعراضنا لمتغير الدخل ومقارنته قبل وبعد التمويل يتبين الآتي:

المستوى	% الدخل قبل التمويل	% الدخل بعد التمويل
عالي	%0	%15
متوسط	%59	%83
ضعيف	%41	%2
% الجملة	%100	%100

المصدر: الاستبيان 2009م

يتضح لنا من الجدول أعلاه تغير مستوى الدخل لدى الفئات المستهدفة إلى الأحسن بعد الحصول على التمويل وذلك حسب تقدير المشاركين في الإجابة علي الاستبيان الذي قدمه الباحث، وهو تقدير ذاتي اجتهادي للمستفيد يعطي درجة من الصدقية في حجم التغير الإيجابي الذي حدث في مستوى الدخل، فنسبة الذين دخلهم متوسط قبل التمويل بلغت 59% من جملة المستفيدين، أما بعد التمويل أصبحت 83%، بينما كانت نسبة الذين دخلهم ضعيف قبل التمويل 41% أما بعد التمويل أصبحت 2%، بعد التمويل أصبحت نسبة الذين دخلهم عالي 15% بينما قبل التمويل لم تكن هذه النسبة موجودة مما يدل على أن هنالك تحسن ملموس في مستوى الدخل.

الفرضية الثانية:

التمويل الأصغر أدى إلى ارتفاع الميل الحدي لاستهلاك الفرد وهذا يظهر من خلال استعراضنا للجدول أدناه:

جدول رقم 35 يوضح استخدامات العائد بعد التمويل

تحسن الأحوال	النسبة المئوية	استخدامات العائد	النسبة المئوية
مستوى المعيشة	%38	الأكل والشرب	%42
الحالة الاجتماعية	%7	الصحة والتعليم	%27
الحالة الاقتصادية	%2	شراء أساس	%18
مستوى الدخل	%25	ادخار	%11
أخرى	%5	0	0
الجملة	%100	%100	%100

المصدر: استبيان 2009م

من الجدول أعلاه يتضح أن 42% من جملة المستفيدين أوضحوا أن العائد بعد التمويل يستخدم في الأكل والشرب مما يدل على تحسن المعيشة بنسبة 38% و27% منهم يوجهونه الى الصحة والتعليم أي تحسنت الحالة الاجتماعية بنسبة 7% بينما يستخدم 18% منهم لشراء الأساس وصيانته مما يدل على تحسن الحالة الاقتصادي، 24% أيضاً زاد الدخل بنسبة 25% وأصبح الادخار بنسبة 11%.

الفرضية الثالثة: التمويل الأصغر استهدف محدودي الدخل كما يتضح من الجدول رقم 4-11 أن 2% من العينة يعملون بالزراعة و39% يعملون بالتجارة، أما الذين يعملون بالأعمال اليدوية 7% بينما يعمل 25% من العينة بالوظيفة وكان هنالك 7% أخرى، و14% لا ينطبق.

الدراسات السابقة

1) محمد شراش مصطفى – الاتحاد الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا – 99 – 2003م.
2) محمد أبوكساوي وآخرون – تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان – فبراير 2006م.
3) وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي – التمويل الأصغر في السودان الإطار التنظيمي ورؤية لتوسيع نطاق التوعية.

الرسائل:

رسالة دكتوراة – أغسطس 2005م

1- جعفر محمد فرح – الخدمات المالية الصغيرة
بين حداثة المفهوم وتقليدية الممارسة
2- رسالة ماجستير بعنوان (أثر سياسات البنك السوداني المركزي في منح التمويل الأصغير) - سهام علي الصديق.

أوراق ومنشورات:

1- إحصائيات بنك السودان المركزي 2008م.
2- إدارة التمويل الأصغير والتنمية الاجتماعية مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية – تقرير الأداء في التمويل الأصغر
الفترة من 2005 – 2009م.
3- ياسر أحمد جامع – دور وحدة التمويل الأصغر بنك السودان في تنمية قطاع التمويل الأصغر.

الملاحق

ملحق 1-1 استمارة الاستبيان

جامعة السودان

كلية الدراسات العليا

"هذه الاستمارة لغرض البحث العلمي فقط"

1. ما هي أسباب اختيارك لمؤسسة التنمية الاجتماعية

.....

2. طريقة الوصول لمؤسسة التنمية الاجتماعية

أ. سهلة ( ) ب. معقولة ( ) ج. صعبة ( )

3. هل القروض التي تحصلت عليها كانت:

أ. بسهولة ( ) ب. معقولة ( ) ج. بصعوبة ( )

4. استغرقت فترة الحصول على القروض بعد كمال الشروط المطلوبة؟

.....

5. ما هي طريقة التمويل؟

أ. فردي ( ) ب. جماعي ( )

6. ما نوع التمويل الذي أخذته من مؤسسة التنمية الاجتماعية؟

أ. نقدي ( ) ب. عيني ( ) ج. الاثنين معاً ( )

7. إذا كان التمويل نقدي كم المبلغ المستلم وهل حدد لك أن اخترته؟

.....

8. إذا كان التمويل عيني أذكره:.....

9. هل تعلم أن سقف التمويل هو (عشرة) 10 ألف جنيه سوداني؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

10. كيف يتم تحصيل القروض؟

أ. شهرياً ( ) ب. كل ثلاثة أشهر ( )

ج. كل ستة أشهر ( ) د. كل سنة ( )

11. هل لديك دخل قبل التمويل؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

12. إذا كانت الإجابة بنعم ما هو مصدر الدخول

أ. زراعة ( ) ب. تجارة ( ) ج. أعمال يدوية( )

د. وظيفة ( ) هـ. أخرى حدد ( )

13. مستوى دخلك قبل التمويل

أ. عالي ( ) ب. متوسط ( ) ج. ضعيف ( )

14. مستوى دخلك بعد التمويل

أ. عالي ( ) ب. متوسط ( ) ج. ضعيف ( )

15. هل المشروع الذي نفذته مستمراً؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

16. إذا كانت الإجابة بلا لماذا فشل المشروع؟

.....

17. إذا كانت الإجابة بنعم ما هي المشاكل والمعوقات التي واجهت المشروع؟

.....

.....

18. العائد من المشروع تم صرفه في:-

أ. الغذاء ( ) ب. الصحة ( ) ج. صحة وتعليم( )

د. إدخار ( ) هـ. أخرى (حدد) ( )

19. مستوى خدمات التمويل التي توفرها مؤسسة التنمية الاجتماعية للمستهدفين؟

أ. جيد جداً ( )

ب.جيد ( )

ج. متوسط ( )

د. ضعيف ( )

20. هل هنالك عدالة في توزيع القروض من جانب مؤسسة التنمية الاجتماعية.

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

21. ما هو رأيك في معاملات التمويل الأصغر في مؤسسة التنمية الاجتماعية؟

أ. ممتازة ( ) ب. جيد ( ) ج. متوسط ( )

د. ضعيف ( ) هـ. لا أدري ( )

22. هل لك فكرة بسياسات التمويل الأصغر لمؤسسة التنمية الاجتماعية

أ. نعم ( ) ب. لا ( ) ج. لا أدري ( )

23. هل لك أي اقتراح لتحسين تعامل المؤسسة مع المستهدفين؟

.....

24. النوع:

أ. ذكر ( ) ب. أنثى ( )

25. العمر:

أ. 20-29 ( ) ب. 30-39 ( )

ج. 40-49 ( ) د. 50-59 ( )

26. المستوى الأكاديمي:

أ. أمي ( ) ب. أساس ( )

ج. ثانوي ( ) د. جامعي ( )

هـ. فوق الجامعي ( )

27. الحالة الاجتماعية:

أ. متزوج ( ) ب. عازب ( )

ج. مطلق ( ) د. أرمل ( )

28. مكان السكن:

أ. بحري ( )

ب. الخرطوم ( )

29. نوع السكن:

أ. ملك ( )

ب. إيجار ( )

ج. أخرى ( )